نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٦٥ - ١٦٦ ديسمبر/كانون أول - يناير/كانون ثان ٢٠٠٢

فى هـذا العـدد

يتابع هذا العدد رصد التداعيات الخطيرة للإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب على الأوضاع المستقرة لحقوق الإنسان، وبتركيز خاص على الموقف الأمريكى ازاء حقوق الأسرى الأفغان العرب، وكذا السياسات التمييزية الأمريكية تجاه المقيمين العرب والمسلمين.

وعلى صلة مباشرة بهذه التداعيات، بدأت نذر توسيع الحرب باتجاه العراق، وبما يهدد بتفاقم أوضاعه الإنسانية بالغة التدهور، بينما تتابع إسرائيل جرائم حربها بحق الفلسطينيين تحت غطاء وتأييد أمريكى.

وتعكس رسائل القراء، وجهة نظرهم فى تلك التطورات وآثارها العميقة على العرب المقيمين بالخارج، وعلى مستقبل الحقوق الفلسطينية المشروعة.

كما يعرض العدد لأحدث الكتب بشأن الوضع القانونى لمدينة القدس، لما لأهميتها عربياً ودينياً.

أسرى الحرب ..(٤)

أمريكا ترفض تطبيق اتفاقية جنيف الثالثة وسط انتهاكات للقانون الدولى الإنسانى عند نقل الأسرى إلى قاعدة جوانتامو.

العرب فى أمريكا ..(٥)

إجراءات تمييزية وعنصرية تجاه العرب المقيمين فى أمريكا تصفها المنظمة بالغليظة والمخالفة للقانون الدولى.

فلسطين ..(٦)

جرائم حرب إسرائيلية متواصلة ضد الشعب الفلسطينى تنال تأييد أمريكى مشين يهدد أمن واستقرار المنطقة.

حرية الصحافة ..(٢)

تقرير لجمعية المراسلين بلا حدود الدولية يتناول حرية الصحافة فى الوطن العربى.. وفى أمريكا بعد احداث ١١سبتمبر ٢٠٠١.

العراق ..(٧)

استمرار تدهور الوضع الإنسانى فى العراق وسط تهديدات أمريكية بتوجيه ضربة عسكرية جديدة.

اللجنة التنفيذية ..(١٢)

مناقشة العدوان الإسرائيلى وتداعيات مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان فى اجتماع للجنة التنفيذية للمنظمة.

السودان ..(٨)

اتفاق لوقف اطلاق النار فى جبال النوبة يجب ان يمتد إلى الشرق والجنوب لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان.

حقوق اقتصادية ..(١٥)

تقرير للصليب الأحمر الدولى يتناول آثار سياسة الحصار والاغلاق الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطينى.

الجزائر ..(٩)

تجدد الاشتباكات فى مناطق البربر.. والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان تطالب بتفعيل دولة الحق والقانون.

شكاوى ومداخلات .. (١٨)

عرض للشكاوى التى تلقتها المنظمة وللمداخلات التى قامت بها لوقف انتهاكات حقوق الإنسان.

رسائل القراء ..(١٢)

رسائل لقراء النشرة تتناول العدوان الإسرائيلى وانعكاسات حرب أفغانستان على حقوق الإنسان.

قضية وكتاب ..(٢١)

عرض وتحليل لكتاب يتناول أبعاد قضية الوضع القانونى لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية.

حالة حقوق الطفل في لبنان
مناقشة التقرير الدوري الثاني أمام لجنة حقوق الطفل بجنيف

ناقشت لجنة حقوق الطفل في الخامس عشر من يناير/كانون ثان التقرير الدوري الثاني المقدم من لبنان والمعني بحالة حقوق الطفل. وقد انتقدت اللجنة عدم مراعاة دولة لبنان إتباع القواعد اللازمة والمتعارف عليها في إعداد التقارير، وعدم تدعيم التقرير بالإحصاءات الدقيقة والمسح الخاص بأوضاع الأطفال. كذلك انتقدت اللجنة في التقرير عدم مراعاته مصلحة الطفل اللبناني وتناول مواضيع عمالة الأطفال، والتسرب المدرسي، والعنف المدرسي والمنزلي بصورة سطحية. كذلك انتقدت اللجنة غياب دور الإعلام في نشر حقوق الطفل، والتعتيم الإعلامي على جرائم تعذيب الأطفال من قبل أجهزة الشرطة. أيضاً انتقدت اللجنة انخفاض الموارد المخصصة للأطفال في الميزانية العامة، وانخفاض الوعي والتدريب، واستمرار ظاهرة الأمية بين الفتيات ، وظاهرة مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة. ومن ناحية أخرى ثار نقاش طويل بين أعضاء اللجنة وأعضاء الوفد اللبناني حول عدم تضمين حقوق الأطفال الفلسطينيين بلبنان عامة وأطفال المخيمات خاصة بالتقرير.

ومن جانبه أكد الجانب اللبناني أن التقرير قد تمت صياغته بصورة سريعة، معترفاً بعدم توفر الإحصاءات الدقيقة نظراً لخروج لبنان من حرب طويلة. وقد أشار ممثل الحكومة اللبنانية الى وجود ثلاث أنواع من المشاكل التي تواجه بلاده وهي وضع الفلسطينيين بلبنان، والمشاكل الاقتصادية، والمشاكل الثقافية والاجتماعية. وفيما يخص الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية من أجل زيادة الوعي بحقوق الطفل أشار الممثل اللبناني إلي مشروع مشترك من قبل ١٠٠ منظمة غير حكومية منها ٥٠ منظمة مهتمة بموضوع الأطفال تعمل مع المجلس الأعلى للطفولة واليونسيف ومن المنتظر ضم منظمة العمل الدولية. كما قدم شرح مفصل عن أوضاع الأطفال بجنوب لبنان بعد التحرير وما تشكله الألغام البرية من خطر على الأطفال بوجه خاص مستعرضاً استراتيجية بلاده في التخلص منها. كذلك اقر أنه على الرغم من قرار المدعي العلم بحظر ومنع تعذيب الأطفال إلا أن هناك بعض الجهات التي لا تحترم هذا القوار. وفيما يخص قضية التبني أشار الممثل اللبناني الى تعدد الطوائف الدينية في لبنان وانفراد كل فئة بقوانينها وعاداتها فالطائفة اللبنانية تقر التبني وتعمل به، في حين يقر المسلمين نظام الكفالة، ومن ناحية أخرى نفى وجود ظاهرة التبني غير المشروع بين البلدان خلال النزاعات المسلحة. وفيما يخص ظاهرة التسرب المدرسي أشار إلي تفشيها بين الأطفال الذكور في سن ١٢ عام بغرض العمل. مشيراً إلي أنه توجد حوالي من ٧-٨% من الأطفال يعملون بالزراعة. كذلك أشار إلي أن المناهج التربوية الجديدة تتضمن موضوع القيم الإنسانية العالمية والتسامح بين الديانات. وفيما يخص قضية حقوق الأطفال الفلسطينيين في لبنان أكد ممثل الحكومة اللبنانية إلي أن هناك تقرير منفصل يتناول هذا الموضوع، مؤكداً على أن الأطفال الفلسطينيين يحظون برعاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" وليس الحكومة اللبنانية، مشيراً إلي أن هذه المشكلة ليست بيد الحكومة اللبنانية بل المجتمع الدولي متناولاً في السياق إشكالية حق العودة. ورداً على معاناة الأطفال الفلسطينيين في المخيمات أكد الجانب اللبناني على أن ليس الأطفال الفلسطينيين وحدهم الذين يعانون بل اللبنانيين أيضاً مؤكداً على أن البيئة الإقليمية والوضع الاقتصادي لا يشجعان الحكومة اللبنانية على الوفاء بكامل التزاماتها.

تقرير
جمعية مراسلين بلا حدود الدولية تصدر تقريراً عن حرية الصحافة فى العالم عام ٢٠٠١

اشار التقرير فى مقدمته إلى أن ٣١ صحفى قد قتلوا خلال عام ٢٠٠١ بسبب انتمائهم لمهنة الصحافة، إلا أنه لا توجد حالات قتل قد وقعت فى الشرق الأوسط وأفريقيا بسبب آرائهم أو مزاولتهم لمهنة الصحافة.

وسجل التقرير تعرض ٤٨٩ صحفى

للاعتقال فى كافة أنحاء العالم، وأشار التقرير إلى أن هذه الاعتقالات قد تمت بسبب الآراء التى عبر عنها رجال الصحافة وفقاً لعدة قوانين كان من بينها قوانين الطوارئ أو قوانين تقيد حرية الصحافة.

كما سجل التقرير تعرض ٧١٦ صحفى فى العالم للتهديد والتحرش بواسطة السلطات الحكومية أو ميليشيات متصارعة أورجال احزاب متنافسة، واوضح التقرير بأن ٨ صحفيين اصيبوا فى الاراضى الفلسطينية المحتلة من إسرائيل وتدل التحقيقات التى أجرتها جمعية مراسلين بلا حدود أن هؤلاء تعرضوا لنيران الجيش الإسرائيلى خلال قيامهم بأداء مهمتهم وذلك رغم إنكار السلطات الإسرائيلية لذلك. كما تناول التقرير عمليات تهديد لعدد من الصحفيين فى الصومال مما أدى إلى فرارهم إلى خارج البلاد، وسجل التقرير ٣٧٨ حالة مصادرة فى العالم خلال عام ٢٠٠١ منها مصادرة ٩ صحف مغربية منها ٧ صحف أجنبية وذلك بسبب تعرضها لموضوع الصحراء الغربية بصورة تتعارض مع سياسة الحكومة المغربية، أو بسبب التعرض لموضوع الفساد فى المغرب أو النقد للذات الملكية. كما أشار التقرير إلى الوضع فى تونس بالنسبة لحرية الصحافة مؤكداً أنه لا توجد صحافة مستقلة، كما أنه يتم ملاحقة وتهديد رجال الإعلام الذين يحاولون تسريب بعض الأنباء عن طريق الانترنيت، بالإضافة إلى أن هواتف الصحفيين الأجانب فى تونس موضوعة تحت الرقابة الدائمة.

كما سجل التقرير أن الصحفيين فى السعودية والجزائر وليبيا والعراق لا يتمتعون بحرية السفر إلى الخارج بدون موافقة مسبقة من هذه الحكومات، وأن هذه الموافقة تتعرض للكثير من التقييدات والصعوبات غير المبررة.

وتعرض التقرير لحرية الصحافة فى الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فأشار إلى أن الحكومة الأمريكية وضعت عدة قيود على تغطية عمليات إلقاء القبض على المشتبه فيهم داخل الولايات المتحدة وعلى العمليات العسكرية فى أفغانستان، كما قامت الحكومة الأمريكية بفرض رقابة مشددة على الانترنيت بحجة محاربة الإرهاب الدولى والمحافظة على الأمن الوطنى.

وفى مجال التعرض لآثار حملة محاربة الإرهاب الدولى أشار التقرير إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعرضت إلى عدة قيود على حرية الإعلام من جانب عدة حكومات عربية، منها على سبيل المثال قيام بعض الحكومات بوقف بث محطة الجزيرة الفضائية بسبب ما رددته الحكومة الأمريكية من أن هذه المحطة تثير البلبلة حول توجهات الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب. كما قامت بعض الحكومات العربية بمراقبة الإنترنت.

وتعرض التقرير لتجاهل بعض الدول العربية مثل العراق والسعودية وتونس لحرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير ووصل الأمر إلى اتخاذ عدة إجراءات فنية فى تونس لمنع المواطنين من الاطلاع على المواقع العديدة لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والعربية على الانترنيت، والتى انتقدت سجل الحكومة التونسية فى مجال حقوق الإنسان.

وتعرض التقرير للمحاكمات غير العادلة التى جرت لعدد من الصحفيين فى سوريا والسودان وموريتانيا والمغرب واليمن وتونس والتى نتج عنها صدور احكام بالسجن على العديد منهم.

أشار التقرير إلى مصر حيث تم الإفراج عن بعض الصحفيين الذين صدرت بحقهم احكام بالسجن، إلا أن هناك عدة قوانين يمكن استخدامها فى حالة الضرورة لتحويل الصحفيين إلى المحاكمة وخاصة بتهمة الاذدراء.

وبالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة، أشار التقرير إلى أن السلطة الفلسطينية تقوم بإجراء عدة تحقيقات مع الصحفيين، كما تقوم بتهديدهم وفى بعض الأحيان بإلقاء القبض عليهم أو احتجازهم لفترة طويلة بسبب توجيه النقد للسلطة الفلسطينية أو التعرض للأشخاص المقربين من رئيس السلطة الفلسطينية.

وخصص التقرير فقرة عن حرية الإعلام فى الجزائر فأشار إلى الإعداد الكبيرة للصحفيين الذين قتلوا فى الفترة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٧ والذى وصل عددهم إلى ٦٠ صحفيا كما انتقد التقرير خضوع الصحافة الجزائرية لسيطرة الدولة اقتصاديا عن طريق احتكارها لعملية طباعة الصحف وتوزيعها.

وفى نهاية التقرير جاءت إشارة إلى أن دولة الكويت هى أكثر دول الخليج تمتعا بحرية الصحافة، وأن الجمهورية اللبنانية هى أكثر دول المنطقة تمتعا بهذه الحرية رغم وقوع بعض التجاوزات ورغم ظهور توجهات خطيرة لتقييد هذه الحرية فى المستقبل.

الإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب
.. تداعيات متزايدة على أوضاع حقوق الإنسان

استمرت الإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب تلقى بتداعيات متزايدة على أوضاع ومعايير حقوق الإنسان المستقرة فى العالم، وقد تركزت جهود المنظمة مؤخراً على المخاطر التى تحيق بقواعد معاملة الأسرى التى استقرت فى القانون الدولى الإنسانى، خاصة بعد موقف الإدارة الأمريكية من الأسرى من الأفغان العرب وحركة طالبان، كما تناولت هذه الجهود رصد أهم المخاطر التى نتجت عن التدابير والتشريعات التى اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من البلدان الأوروبية، وبخاصة تجاه العرب والمسلمين من المواطنين والمقيمين فيها، وفيا يلى عرض لهذه المتابعات.

المنظمة تطالب بإعمال اتفاقية جنيف الثالثة بشأن الأسرى الأفغان العرب

أكدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن نهج الإدارة الأمريكية وحلفائها تجاه الأسرى من الأفغان العرب وغيرهم هو استطراد لانتهاكاتهم المتزايدة لقواعد القانون الدولى الإنسانى وبخاصة اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بقواعد معاملة الأسرى.

أشارت المنظمة فى بيان لها بعنوان "من قندهار إلى جوانتنامو.. انتهاكات متصلة للقانون الدولى الإنسانى" إلى أن قوى التحالف الدولى لمكافحة الإرهاب تصر على إنكار صفة الأسرى عن الأفغان العرب وغيرهم وتواصل اعتبارهم "مقاتلين غير شرعيين" وتسئ معاملتهم بشكل مهين وغير إنسانى، فى محاولة لتجنب تطبيق اتفاقيات جنيف بشأنهم.

وأكدت المنظمة أن الانتهاكات شملت أساليب الاحتجاز والتحقيق والترحيل، مشيرة إلى التقارير العديدة بشأن ممارسات التعذيب خلال التحقيقات الأولية ووضعهم فى ظروف احتجاز غير إنسانية ودون توفير الرعاية الصحية للجرحى منهم، بل وتسليم بعضهم لتحالف المعارضة الشمالية الأفغانى لقتلهم، فضلاً عن معاملتهم بشكل مهين ولا إنسانى أثناء ترحيلهم غير القانونى إلى قاعدة جوانتنامو الأمريكية فى كوبا، من خلال نقلهم مقنعين ومخدرين ومصفدين، وإجبارهم على قضاء حاجاتهم فى أماكنهم على الطائرة خلال رحلتهم التى استغرقت أكثر من ٢٠ ساعة.

ونوهت المنظمة بالتقارير الصحفية التى ذكرت أن هؤلاء الأسرى سيتم احتجازهم فى أقفاص حديدية صغيرة، يتم تقييدهم فيها من دون مراعاة الشروط الصحية.

وابتعدت المنظمة عن مناطق الجدل بشأن التكييف القانونى لأوضاع الأسرى مشيرة إلى أسفها لمحاولات التفريق بين الأسرى من طالبان والأسرى من تنظيم القاعدة، مشددة على أن الإجراءات المتبعة حيالهم هى انتهاك فاضح لاتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بالأسرى وخرق لا لبس فيه للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والمعاملة المهينة واللاإنسانية والحاطة بالكرامة، وكذا بمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بآداب مهنة الطب، ومدونة الأمم المتحدة بشأن الحد الأدنى لحقوق السجناء وغيرهم من المحتجزين، مشيرة فى الوقت نفسه إلى قرار الرئيس الأمريكى بإحالة المتهمين الأجانب فى قضايا الإرهاب إلى المحاكم العسكرية التى تفتقد للمعايير الخاصة بالمحاكمة العادلة.

وطالبت المنظمة الإدارة الأمريكية وحكومات حلفائها، باعتبارهم أطراف فى الاتفاقيات الدولية، بضرورة الوفاء بالتزاماتها القانونية حيال معاملة الأسوى، وناشدت المجتمع الدولى عدم الانسياق وراء التفسيرات المدمرة للقانون الدولى الإنساني، والتى دفعت الإنسانية ثمناً باهظاً لها، مذكرة بمأساة فلسطين التى ستبقى شاهداً حياً على ذلك.

من ناحية أخرى فقد تزايدت حدة الانتقادات الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه الشأن ، فعلى الرغم من تفاوت مواقفها، فقد أجمعت المنظمات الحقوقية الدولية على إدانة السلوك غير الإنسانى الذى تتسم به معاملة للأسرى.

كما طالبت عدد من دول العالم الادارة الأمريكية بتطبيق القانون الإنسانى على هؤلاء الأسرى، وأعلن بعضها عن عزمه على عدم تسليم المشتبه فيهم إلى واشنطن، وطالبت "مارى روبنسون" المفوضة السامية لحقوق الإنسان الإدارة الأمريكية بضرورة إحترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولى الإنسانى.

وفى حين رفضت الإدارة الأمريكية الاتهامات الدولية، واصرت على موقفها من الأسرى، إلا أنها استقبلت وفدا من الصليب الأحمر، والذى انتقل إلى قاعدة احتجازهم للاطلاع على احوالهم، فيما أوردت المصادر ان وفدا أمنيا كويتيا انتقل إلى واشنطن للتباحث فى وضع عدد من الأسرى من أبناء الكويت.

المنظمة تطالب الإدارة الأمريكية بمراجعة سياستها التمييزية ضد العرب المقيمين فيها

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن بالغ قلقها من الإجراءات التمييزية التى تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العرب المقيمين فيها، واستمرارها فى احتجاز المئات منهم بحجة مخالفتهم لشروط الإقامة والتى لا تقتضى مثل هذه الإجراءات التى وصفتها بالغليظة. وأكدت المنظمة فى بيان لها على خطورة الخطة التى أعلنتها وزارة العدل لاستجواب قرابة ٥٠٠٠مقيم عربى وصلوا إلى الولايات المتحدة منذ مطلع العام ٢٠٠٠، ومساعيها للبدء بترحيل قرابة ٦٠٠٠ عربى فى إطار برنامج لترحيل ٣٠٠ألف شخص بدعوى مخالفتهم لقوانين الهجرة، منوهة بالتمييز الواضح فى إعلان إدارة الهجرة والجنسية بتركيز الاهتمام على ذوى الأصول العربية والشرق أوسطية.

وأشارت المنظمة إلى إعلان اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز إدانتها لهذه السياسات التمييزية والعنصرية، ومعارضتها الشديدة لها، وتأكيدها أن التركيز على العرب والشرق أوسطيين هو نهج تمييزى واضح منذ ١١ سبتمبر/أيلول الماضى.

وأقرت المنظمة بحق الولايات المتحدة فى إعمال قوانيها على أراضيها، بينما شددت على جوب ألا يكون هذا الحق على أساس عرقى أو عنصرى، مضيفة أن ذلك يؤكد ترسخ النظرة العنصرية فى الذهن الأمريكى تجاه الشباب العربى، والإصرار على تجاهل مساواتهم بغيرهم أمام القانون، وهو ما يتناقض بوضوح مع إعلانات الإدارة الأمريكية بأنها تعمل من أجل منع التمييز ضد العرب والمسلمين.

وطالبت المنظمة الإدارة الأمريكية بمراجعة سياساتها هذه، وبمراعاة الإجراءات القانونية تجاه المحتجزين، وبضرورة إبلاغ دولهم بكافة أوضاعهم القانونية.

يذكر ان اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز قد كثفت جهودها للحد من الممارسات التمييزية، وكانت قد أكدت رفضها لممارسات شركات الطيران الأمريكية التى منعت ركابا عرب من السفر على رحلاتها، ووثقت اللجنة الكثير من الممارسات، أبرزها حادثة قيام شركة طيران دلتا بإجبار فتاه مسلمة خلع حجابها، وكذا قيام شركة أميركان ايرلاينز بمنع العربى الأمريكى " وليد الشاطر" من السفر على إحدى رحالاتها، وذلك على الرغم من عمله كضابط أمن ضمن قوة الحراسة الخاصة بالرئيس الأمريكى.

كما وثقت اللجنة فى بياناتها الكثير من أوضاع المحتجزين العرب الغير قانونية منذ ١١ سبتمبر/ أيلول الماضى، وسعت لإدارة حوار مع الادارة الأمريكية وخاصة مع جون أشكروفت " وزير العدل، والذى لم يفى بتعهداته إلى اللجنة ، وقد استطاعت اللجنة أن تحصل على عرض لتقريرها عن السياسات التمييزية ضد العرب أمام الكونجرس الأمريكى فى نهاية يناير/كانون ثان.

وكانت المنظمة قد وثقت العديد من الإجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية فى إطار حملتها لمكافحة الإرهاب والتى جاءت فورية متتابعة منذ ١١ سبتمبر/ أيلول، وتقدر المصادر عدد المحتجزين فى الولايات المتحدة بنحو ١٢٠٠ معتقل من بلدان عربية وإسلامية محتجزين فى أماكن سرية.

وقد تابعت المنظمة عمليات الرصد لمزيد من الإجراءات الماسة بحقوق الإنسان فى البلدان الغربية، والتى أثرت بوجه خاص على العرب والمسلمين المقيمين فيها.

ففى المانيا أقرت الحكومة والبرلمان الألمانيين قوانين أمنية لمكافحة الإرهاب وتمويله، لقيت – جراء شدتها- ثناء من وزير العدل الأمريكى.

وفى السويد، أقر البرلمان قانونا يوم ٢٣ سبتمبر/ أيلول يتعلق بنشاط "الأصوليين الراديكاليين" ممن يشتبه فى وجود علاقة لهم بالإرهاب.

أما فى ايطاليا فقد ناقش البرلمان مشروع قانون لمواجهة حالات الطوارئ للإرهاب الدولى، ويقضى بمنح العاملين بأجهزة المخابرات أقصى صلاحيات التصرف وفى مقدمتها الترخيص بارتكاب الجرائم وخرق قوانين الإجراءات الجنائية والعقوبات بشرط ألا تتسبب هذه العمليات فى إصابة أو قتل أحد المواطنين الإيطاليين، فى حين يصبح مشروعاً التفتيش والتقصى والرقابة الشخصية والاقتحام وحتى السرقة . ويعفى القانون الجديد أجهزة المخابرات من الحصول على تصريحات مسبقة من السلطات القضائية.

وكانت **بريطانيا** قد اصدرت قانوناً جديداً يشدد أيضاً من التدابير بحق الأجانب المشتبه فيهم.

فلسطين
جرائم إسرائيلية متصلة وتأييد أمريكي مشين

على الرغم من إعلان السلطة الفلسطينية الالتزام بوقف إطلاق النار، وقبول الفصائل الالتزام بهذا الإعلان إلا أن إسرائيل واصلت استفزازتها خاصة بعد إعلان الإدارة الأمريكية في نهاية يناير/كانون ثان عن دعمها لإسرائيل في عدوانها السافر على الشعب الفلسطيني، وإعلان الرئيس الأمريكي أن الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" لم يتخذ الإجراءات اللازمة لمكافحة ما وصفه بالإرهاب، استناداً إلي قضية السفينة Karin A فيما أوردت التقارير الصحفية الدولية وجود نوايا وخطط أمريكية وإسرائيلية مشتركة تستهدف التقليل من شرعية الرئيس الفلسطيني على الرغم من كونه رئيساً منتخباً بشكل شرعي، وطرح شخصية جديدة تتولى السلطة. وواصلت سياسة إعادة احتلال المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية في الخليل وغزة وجنين وتوجتها بأوسع عملية احتلال منذ حرب عام ١٩٦٧والتي شهدتها مدينة طولكرم في الحادي والعشرين من يناير/كانون ثان الجاري حيث اجتاحت عشرات الدبابات الإسرائيلية ترافقها قوات كبيرة من الجيش والقوات الخاصة المدينة ورفعت العلم الإسرائيلي فوق العديد من المباني التابعة للسلطة الفلسطينية وكذلك المجلس التشريعي، واحتلت عشرة منازل بما فيها منزل رئيس البلدية وقامت بتحويلها إلي ثكنات عسكرية، وقد اجتاحت القوات الإسرائيلية المدينة فجرا تحت وابل من نيران الأسلحة الثقيلة وقذائف المدفعية تحت غطاء جوي من المروحيات الحربية، وقامت بمهاجمة المنازل وتفتيشها مروعة بذلك المدنيين. وقد زعم رئيس الوزراء شارون أن عمليات إعادة الاحتلال تستهدف الإرهاب وليس السلطة الفلسطينية وقد طالبت السلطة في أعقاب إعادة الاحتلال بعقد جلسة لمجلس الأمن لإقرار إرسال قوة حماية دولية للشعب الفلسطيني. كذلك واصلت سياسة هدم المنازل فقامت بهدم ٧٠ منزلا في رفح في مطلع يناير/كانون ثان مما أسفر عن تشريد ١٢٣ عائلة فلسطينية، الأمر الذي أدى إلي إعلان حركة الجهاد الإسلامي وغيرها أنها في حل من إعلان وقف إطلاق النار. كذلك واصلت قوات الاحتلال ممارساتها اللاإنسانية والمجرمة دوليا بتعذيب المعتقلين الفلسطينيين حتى الموت ثم سرقة أعضائهم للمتاجرة بها. والمنظمة التي هالها الكم الهائل من الجرائم العنصرية والجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني أصدرت بيان تنديد بتلك الممارسات تضمن:

أن التصعيد الجديد للعدوان على الشعب الفلسطيني والحرب الصريحة على السلطة الفلسطينية، يطرح أبعادا جديدة لمخططات إسرائيل تجاه حقوق الشعب الفلسطيني والتي بدأت تأخذ مجراها منذ أحداث ١١من سبتمبر/أيلول واتجاه سلطات الاحتلال إلي تأطيرها بين الإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب واتخذت عددا من الأشكال أبرزها:

- التدرج في عمليات إعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي والتي بدأت بتقدم قوات الاحتلال في مساحات محدودة من هذه الأراضي، ثم إعادة احتلالها لمساحات كبيرة من المدن.
- التدرج في تدمير البنية التحتية للسلطة الوطنية لتقويض كل إمكاناتها في إدارة الحياة اليومية في مناطق الحكم الذاتي، بالتوسع في عمليات اغتيال قيادات الشرطة الفلسطينية، وتدمير مقارها، ومرافق الخدمات الأساسية وفي مقدمتها مطار وميناء غزة ومقر الإذاعة والتليفزيون وتحديد إقامة الرئيس عرفات شخصيا في مقره برام الله والتلويح المتكرر باستبعاده أو إبعاده أو تصفيته.
- محاولة تصدير الصراع إلي السلطة الفلسطينية بفرض مطالب على السلطة الفلسطينية كشروط لتأمين استئناف اللقاءات الأمنية من شأنها أن تفضي إلي مواجهات بين السلطة وفصائل المقاومة.

- إرهاب الشعب الفلسطيني من خلال القصف العشوائي، واغتيال القيادات الميدانية، وأعمال الخطف، والاعتقال، والاحتجاز العشوائي، والحصار، والإغلاق، والتوسع في هدم المنازل واحتلال بعضها، للقضاء على إرادة الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال وتحقيق استقلاله.

- تصعيد الحملة الإسرائيلية ضد البلدان العربية والإسلامية الناقدة لجرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال، واتهامها بمساندة "الإرهاب"، ونشر الاتهامات العشوائية في كل الاتجاهات بدءاً من تسليح إيراني للسلطة إلي "وجود انفاق مصرية لتهريب السلاح" إلي "رعاية سورية للإرهاب"، إلي المطالبة برؤوس المقاومة اللبنانية".

يجري هذا المخطط بالاستعانة بالأسلحة الأمريكية، وبالتوازي مع حملة ديبلوماسية وإعلامية أمريكية لتبرير التصعيد الإسرائيلي، وحمايته من النقد الدولي، وإحباط أية جهود لتوفير مراقبين دوليين، كما يجري هذا المخطط بالتوازي مع تراجع مطرد في الموقف الأوروبي انتهى إلي تورطه في تبني مطالب صهيونية بتفكيك البنية التحتية لمنظمات المقاومة.

وترى المنظمة أنه لا يجوز _ في ظل هذا التصعيد واعتقال رئيس عربي _ أن تتجمد المطالب العربية عند الدعوة إلي التمسك "بتقرير ميتشل" أو "خطة تينيت" أو "عودة زيني"، بينما تملك الأمة العربية قدرات سياسية مهمة يمكن توظيفها في دفع المجتمع الدولي للاضطلاع بدوره الواجب نحو توفير حماية الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

دعت المنظمة الحكومات العربية إلي ضرورة تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وتقديم كافة أشكال الدعم لتعزيز ذلك الصمود. وتطلعت إلي أن يكون اجتماع القمة الدورية القادمة في لبنان خطوة نحو توفير إرادة عربية جماعية نحو هذا الهدف.

ومن ناحية أخرى أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بألمانيا مع ٢٦ منظمة عربية ودولية في ألمانيا بياناً شارك في التوقيع عليه ٨٨ شخصية عربية وألمانية، أعرب عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني وطالب بإنهاء الاحتلال وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وإنهاء الاستيطان.

العراق

استمرار تدهور الوضع الإنساني

في الوقت الذي تواصل فيه الإدارة الأمريكية تهديداتها بضرب العراق في إطار حملتها لمكافحة الإرهاب، لرفضه القبول عودة المفتشين الدوليين بدون تحديد موعد زمني لرفع العقوبات، فقد استمرت الطائرات الأمريكية والبريطانية في غاراتها على المواقع العراقية بما فيها بعض المناطق السكنية الأمر الذي يسهم في رفع حالة التوتر في المنطقة، ويزيد من حدة الوضع الإنساني المتفاقم حيث أشارت الإحصاءات العراقية الصادرة خلال يناير/كانون ثان ٢٠٠٢ إلي أن نسبة الوفيات بين الأطفال دون الخامسة ارتفعت إلي ٢٢٣٠ عام ٢٠٠١ مقابل ١٠٦ عام ١٩٨٩ بمعدل زيادة ٢٠٠٣,٧٧% نتيجة لمرض الإسهال، ٢٠٠٦ مقابل ٩٣ بمعدل زيادة ٢٠٥٦,٩٨% لذات الرئة وأمراض الجهاز التنفسي، في حين وصل عدد الوفيات نتيجة لسوء التغذية إلي ٢٤٤٣ مقابل ٧٣ لنفس العام بمعدل زيادة ٣٢٤٦,٥٧%. أما كبار السن فوق ٥٠ عاماً فقد ارتفع المعدل إلي ٥١٨,٦٩% نتيجة لأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم، ٩٩٨,٣٨% نتيجة لداء السكر، و٨٣٨,٨٣% نتيجة للأورام الخبيثة.

والمنظمة إذ تدين مواصلة الولايات المتحدة فرض الحظر الجوي غير الشرعي، فضلاً عن استمرارها في قصف المدنيين الذي يمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، والتهديد بضرب العراق بحجة مواجهة الإرهاب الدولي. وتحذر المنظمة المجتمع الدولي والأمم المتحدة من مخاطر توجيه ضربة عسكرية للعراق في إطار الحرب ضد الإرهاب، لما يترتب على مثل هذا الإجراء من تفاقم لأوضاع حقوق الإنسان في العراق ويهيئ بيئة خصبة للمزيد من الإرهاب. كما تدعو الدول العربية والإسلامية إلي ضرورة إيجاد حل نهائي على المستوى العربي يؤدي إلي إغلاق الملف العراقي.

والمنظمة تدين جرائم خطف أطفال عراقيين وتهريبهم إلى السويد

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ الأسف تطورات قضية تهريب أطفال عراقيين إلي السويد لاستغلالهم في أغراض غير شرعية والمتهم فيها حتى

الآن مواطنين عراقيين واللذين تحتجزهما السلطات السويدية منذ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠١، والجدير بالذكر أن السلطات السويدية تحيط التحقيقات حتى الآن بالسرية. ولم يعرف حتى الآن ما إذا كان يتم خطف الأطفال العراقيين لاستخدامهم في تجارة الأعضاء أو التجارة الجنسية؟. كذلك لم تعلن بعد الأعداد الفعلية للأطفال المختطفين، إلا أن بعض المصادر تقدرهم بـ ٣٠ طفل تم تهريبهم إلي السويد وحوالي ٧٠ طفل إلي فنلندا. و من ناحية أخرى أكدت السلطات السويدية أنه في نهاية العام ١٩٩١ خطف المتهمان العراقيان طفلاً حديث الولادة وسجلاه في دوائر الدولة على أنه طفلهما العضوي، كذلك قام نفس المتهمين بخطف طفل آخر يبلغ من العمر عامين في العام ١٩٩٧ من مدينة الحلة بمحافظة بابل وقاما بتهريبه إلي السويد، وتتحفظ مصلحة الشئون الاجتماعية في السويد الآن على الطفل في مكان سري للحفاظ على حياته، وأكدت مصادر طبية سويدية أن الطفل العراقي ويدعى "أحمد الطوير" تعرض لأبشع أنواع التعذيب النفسي والجسدي.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تدين بشدة جرائم خطف الأطفال وتعذيبهم واستغلالهم في أغراض مادية، في انتهاك صارخ للمواثيق الدولية وخاصة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، فإنها تناشد السلطات السويدية بعدم السماح بوقوع هذه الجرائم اللاإنسانية على أرضيها، وتناشد السلطات العراقية التعاون والتنسيق مع السلطات السويدية والتحري عن الأطفال الذين اختفوا من العراق في ظروف غامضة منذ حرب الخليج، للقضاء على أبشع عمليات خطف للأطفال يشهدها العالم.

السودان
اتفاق لوقف إطلاق النار فى جبال النوبة يجب أن يمتد إلى الشرق والجنوب

وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنيف يوم ٢٠ يناير/كانون ثان الجارى، اتفاقاً لوقف اطلاق النار فى منطقة جبال النوبة وسط السودان لمدة ستة شهور قابلة للتجديد، على أن تتولى لجنة مشتركة بضم ممثلين عن الطرفين مراقبة تنفيذ الاتفاق وبهدف التوصل إلى حل سياسى للحرب الأهلية فى السودان.

وسيتم بموجب الاتفاق تشكيل لجنة عسكرية لمراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار تتضمن ممثلين عن الطرفين وبعثة مراقبة دولية مؤلفة من ١٠ إلى ١٥ مراقباً.

ورغم أن هذا الاتفاق قد حقق وقفاً لإطلاق النار فى منطقة جبال النوبة التى شهدت حرباً أهلية طاحنة منذ ١٩٨٣، فانه يبقى هشاً طالما أن القتال بين الأطراف المتصارعة مستمراً فى الشرق والجنوب.

وترى المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن اتفاق وقف إطلاق النار قد تضمن وقف لانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، طالما طالبت المنظمة بوقفها رغم استمرار الطرفان فى إنكار القيام بهذه الانتهاكات..

وقد نص الاتفاق على :

- حرية الحركة للمدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية بسكان المنطقة.
- وقف الهجمات الجوية والبرية وزرع الألغام.
- إنهاء أعمال العنف ضد المدنيين ومن بينها القتل خارج القانون والاعتقال والتحفظ والاحتجاز.
- إنهاء عمليات الاضطهاد القائمة على أساس العرق أو الدين أو التوجه السياسى، وكذلك التحريض على الكراهية العنصرية.
- وضع حد نهائى لعملية تجنيد الأطفال والعنف الجنسى وممارسة التطهير العرقى وإرهاب المدنيين.
- فتح المعابير وإزالة الحواجز الأمنية والتزام الأطراف بفتح الطرق وخلق الظروف التى تؤدى إلى تقديم المعونات للنازحين من المنطقة.
- تأمين وصول بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر المنوط بها تحديد المعتقلين وضمان حسن معاملتهم.

ومازالت المنظمة تطالب بوقف شامل لإطلاق النار فى كل مناطق العمليات فى السودان ووقف الانتهاكات لحقوق الإنسان المصاحبة للحرب الأهلية فى السودان والتى جلبت الكثير من المعاناة على الشعب السودانى.

.. والجمعية العامة تعرب عن قلقها لتواصل انتهاكات حقوق الإنسان

فى الدورة ٥٦ لانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة الجلسة ٨٨-١٢/١٩ /٢٠٠١، صدقت الجمعية بأغلبية ٧٩ صوتا إلى جانب القرار بإدانة انتهاكات كافة الأطراف لحقوق الإنسان فى السودان.

تضمن القرار الإشارة الى أن الجمعية

تعبر عن راسخ قناعتها بان التقدم نحو التسوية السلمية للنزاع فى جنوب السودان عبر مبادئ مبادرة الإيفاد للسلام، سيسلهم كثيراً فى خلق مناخ أفضل للحياة واحترام حقوق الإنسان فى السودان.

كما عبرت الجمعية عن عميق قلقها لآثار النزاع المستمر على أوضاع حقوق الإنسان غير الملائمة للسكان المدنيين، خصوصاً النساء والأطفال، والاستمرار الفظيع للانتهاكات بواسطة كل أطراف النزاع، شاملاً حدوث حالات القتل خارج القضاء، او التدمير الاعتباطى الناتج عن النزاع المسلح، واستخدام اراضى المدنيين لأغراض عسكرية من قبل الجيش السودانى والجيش الشعبى لتحرير السودان، واستهداف تجمعات المهجرين قسريا، خصوصا المناطق حول حقوق البترول.

هذا وقد صوتت ٣٧ دولة ضد القرار من بينها الدول العربية فيما عدا اليمن التى تغيبت عن التصويت وامتنعت ٤٨ دولة أخرى عن التصويت.

.. وانتقادات واسعة لانتخابات اتحاد المحامين

عقدت الانتخابات الدورية لاتحاد المحامين السودانيين فى اوائل يناير/كانون ثان، والتى تنافست فيها أربعة قوائم على موقع النقيب ومقاعد مجلس الاتحاد البالغة ١٤ مقعدا، وهذه القوائم هى القائمة الوطنية والتى تشمل المرشحين الموالين لحزب المؤتمر الوطنى الحاكم، وقائمة التحالف من أجل استرداد الديمقراطية والتى تشمل مرشحين عن قوى التجمع الوطنى المعارض والقوى المعارضة المتحالفة معه، وقائمة المؤتمر الشعبى وتضم المرشحين الموالين لحزب المؤتمر الشعبى بزعامة الشيخ" حسن الترابى"، وقائمة تجمع المحامين الديمقراطيين والتى تمثل مرشحى حزب البعث العربى الاشتراكى.

ونتيجة لعدد من الملابسات التى صاحبت إجراءات العملية الانتخابية منذ انطلاقها، فقد قاطعت قوائم القوى المعارضة الانتخابات، ووجهت العديد من الانتقادات إلى السلطات والقائمين على مجريات الانتخابات.

وشملت اعتراضات القوى المقاطعة الاحتجاج على الإعلان عن الانتخابات قبل إجرائها بأيام قليلة واعتبرتها تستهدف إضعاف استعداداتها للمنافسات، وكذا الاعتراض على إشراف لجنة قضائية تحددها السلطات على الانتخابات، وطالبت القوى المقاطعة بتشكيل لجنة محايدة من كبار المحامين للاشراف على الانتخابات ومراقبة نزاهتها، كما احتجت القوى على إجراءات قيد قرابة ٢٠٠٠ من غير الممارسين للمهنة بهدف دعم القائمة الموالية للحزب الحاكم.

وقد طعنت القوائم المعارضة على إجراءات العملية الانتخابية لدى المحكمة الدستورية، والتى عادت عن قرارها بقبول نظر الطعن، فيما فسرته المصادر بأنه نتيجة مباشرة لضغوط الحزب الحاكم.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تطالب السلطات السودانية بضرورة الالتزام بمبادئ استقلال القضاء ومهنة المحاماة وفقا لالتزاماتها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

الجزائر
تجدد الاشتباكات فى مناطق البربر

تجددت بصورة لافتة للنظر، الاشتباكات والاضطرابات فى مناطق البربر، حيث اندلعت فى ديسمبر/كانون اول مواجهات بين الشرطة ومتظاهرين مناهضين للحوار مع الحكومة ورافضين لسياسة الوئام الوطنى التى اعلنها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، ويرى المتظاهرون أن لقاء العروش الذى كان مقررا بين بعض قيادات البربر والحكومة لايلبى الحدود الدنيا لمطالبهم وفى مقدمتها:

- الاعتراف بالهوية الامازيغية من خلال اقرار اللغة الامازيغية كلغة رسمية واعتبار بداية السنة البربرية عطلة رسمية مدفوعة الأجر، إضافة الى التكفل بضحايا الاضطرابات ورحيل قوات الدرك من مناطقهم.
- واستمرارا للأوضاع غير المستقرة تعرض خلال يناير/كانون ثان أنبوب الغاز للتخريب ويربط هذا الأنبوب شرق الجزائر بوسطها.
- وفى محاولة لتهدئة الأوضاع تمت الموافقة بصورة مبدئية على إعادة انتشار قوات الدرك فى مناطق القبائل ، ومن المتوقع أن يتم إبعاد قوات الدرك الوطنى لتحل محلها قوات شرطة وذلك فى المناطق الحضرية، أما المناطق النائية والريفية فستبقى بها قوات الدرك، ولم تحدد بعد كيفية إعادة الانتشار التى يرجح أن تتم قبل حلول الذكرى الأولى لاندلاع الاضطرابات فى ذكرى مقتل الشاب قرماح فى أبريل/نيسان القادم.

وتشير التصريحات الرسمية إلى أنه

منذ أحداث الربيع الماضى وحتى يناير/كانون ثان قتل ٨٢ واصيب ٢٧٠٠.

والمنظمة اذ تجدد دعوتها إلى وقف كافة اعمال العنف من الطرفين للحيلولة دون وقوع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وتطالب الطرفين بالعمل من أجل ازالة اسباب تجدد الاضطرابات.

.. والرابطة الجزائرية تطالب بتفعيل شعار دولة الحق والقانون

بمناسبة اليوم العالمى لحقوق الإنسان فى ١٠ديسمبر/كانون أول٢٠٠١، طالبت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان السلطات بوقف ممارساتها وتدابيرها الإدارية والتشريعية، والتى لا تتفق مع شعارها عن "دولة الحق والقانون".

أشارت الرابطة إلى دلالات الاحتفال فى جوانبه الإنسانية والتحررية ، وعلى استمرارها فى الاضطلاع بدورها فى إقرار حق المواطن فى الحرية والكرامة فى إطار بلورة مكتسبات نضال الشعب، مؤكدة أن الهوة تتسع بين الواقع والمبادئ النبيلة لحقوق الإنسان.

وفى هذا الإطار رأت الرابطة أن التحسن النسبى فى الأوضاع الجزائرية لم يستغل لإعادة الاستقرار والحياة الآمنة للأفراد، ومنوهة بعدم معالجة قضايا المفقودين وضحايا الإرهاب، أو معالجة أوضاع العمال المنكوبين لأسباب سياسية.

وأعربت عن أسفها لمحاصرة المطالب المتعلقة بالهوية والمواطنة وحرية عمل المجتمع المدنى بالممارسات الموروثة من عهود سابقة، والتى تجلت فى استمرار حالة الطوارئ وتعديل قانون العقوبات وفرض قيود جديدة على الحريات العامة، فى ظل تجميد قانون المجلس الأعلى للقضاء بما يؤثر على استقلاله.

وفى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية أشارت الرابطة إلى ضعف مساهمة المرأة وبخاصة فى التنمية، وتدنى مستويات المعيشة وتفاقم البطالة ونقص الخدمات وارتفاع نسب الأمية وتزايد ظاهرة الأطفال المشردين، بينما تنقطع الصلة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

وأكدت الرابطة عزمها على مواصلة المشاركة مع حركة حقوق الإنسان والقوى الديمقراطية فى النضال لتقدم البلاد.

مصر
المنظمة تتابع محاكمة رئيس وأعضاء مركز بن خلدون

واصلت المنظمة متابعتها لمحاكمة د.سعد الدين إبراهيم مدير مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية وعدد من أعضاء المركز والمتعاونين معه، بتهم الحصول على أموال أجنبية دون إذن رسمى، والإضرار بسمعة البلاد، وتقديم رشاوى لموظفين عموميين، وهى الاتهامات التى تتابع نظرها محكمة النقض المصرية.

وكانت المحكمة قد قررت نظر الطعن فى ١٩ ديسمبر/كانون أول واستمعت فيها إلى رأى نيابة النقض "جهة الادعاء" والتى اتفقت مع الدفاع فى ستة نقاط من بين ١٨ دفعاً أوردها الدفاع وتقرر التأجيل لجلسة ١٦ يناير/كانون ثان لاستكمال المرافعات، وبالجلسة المقررة استكملت هيئة الدفاع مرافعتها، وقررت المحكمة حجز الطعن للحكم بجلسة ٦فبراير/شباط المقبل.

وقد تابعت منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية جلسات المحاكمة التى شهدت حضوراً إعلامياً مكثفاً، وقد واصلت المنظمة ايفاد مندوبها لمراقبة المحاكمة، كما حضر جلسة ١٩ ديسمبر/كانون أول الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة.

اليمن
مطاردة أشخاص لهم علاقة بتنظيم القاعدة

قامت القوات الخاصة اليمنية بعمليات تمشيط للمناطق الواقعة تحت سيطرة قبيلة الجلال بمحافظة مأرب، وذلك للبحث عن ثلاثة أشخاص يشتبه بأنهم على علاقة بتنظيم القاعدة الذى يقوده المنشق السعودى أسامة بن لادن.

وقد أوردت تقارير صحفية انه تم القبض على بعض المشتبه فيهم بإيواء المطلوبين من القاعدة، وذلك فى إطار اتفاق مع الإدارة الأمريكية لمطاردة المشتبه فى انتمائهم للتنظيم المطلوب القبض عليهم، وأن القوات الخاصة اليمنية تبحث عن مجموعة من الأفغان العرب من بينهم مصرى ينتمى لتنظيم الجهاد الإسلامى ويدعى "أبو الحسن وكنيته أبو أيمن وثلاثة يمنيين اخرين كنيتهم أبو عاصم والحضرى وبن ثنيان يختبئون لدى مشايخ بعض القبائل فى هذه المنطقة.

وكانت القوات الخاصة اليمنية قد تمكنت من دخول معاقل قبيلة الجلال بمحافظة مأرب فى ١٨ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠١، بعد معركة استخدمت فيها

طائرات مروحية ودبابات استمرت لعدة أيام، وأسفرت عن سقوط خمسة عشر قتيلاً بينهم ٤ نساء وطفل واحد بعد تعرض منزلهم للقصف، و٢٢ مصاباً آخرين من الجانبين على حسب أخر إحصائية، ورد رجال القبيلة بإطلاق نيران كثيفة وقذائف صاروخية أوقعت ١٨ قتيلاً عسكرياً بينهم ضابط برتبة مقدم يدعى صالح ملفى.

وقد تسلمت السلطات اليمنية احد المطلوبين للتحقيق فى شأن الاشتباه فى انتمائه إلى تنظيم القاعدة، وذلك بعد أن نجح عدد من رؤساء القبائل فى محافظة مأرب فى اقناعه بتسليم نفسه واثبات برائته من أى تهمة توجه إليه عن علاقته بتنظيم القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن.

مؤتمر دولى يناقش التعليم المدرسى وعلاقته بالتسامح وحرية الأديان

عقد فى مدريد من ٢٣ إلى ٢٥ نوفمبر/ تشرين ثان المؤتمر الاستشارى الدولى حول التعليم المدرسى وعلاقته بالتسامح وحرية الأديان والعقائد، شارك فى تنظيمه مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان ودعى لحضوره عدة منظمات ودولية من بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان. واصدر المؤتمر وثيقة تضمنت:

١- مقدمة عامة تتضمن تأكيد الحق المتساوى فى الحرية والعدل والسلام لجميع البشر والإشارة إلى ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق حقوق الإنسان الدولية، خاصة المتعلقة بالقضاء على كل أشكال التمييز والداعية إلى التفاهم والاحترام المتبادل لحرية الفكر والدين والعقيدة. ومنها مبادئ البروتوكولات والاعلانات الصادرة عن اليونسكو فى الأعوام ٦٠، ٦٢، ٧٤، ٩٤، ١٩٩٥، والمادة ٢٦ (٢) من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان، والمادة ١٣ من العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمى للقضاء على أشكال التمييز القائمة على الدين أو العقيدة (الذى عقد المؤتمر فى ذكراه العشرين - ٨١/١١/٢٥) ووثيقة حقوق الطفل م ٢٩ فضلاً عن مؤتمر فيينا وبرنامج العمل الصادر عنه فقرة ٣٨ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتخصيص الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠١ عقداً دولياً لبرنامج تعليم حقوق الإنسان وتعيين مقرر خاص للحق فى التعليم، وآخر لمناهضة العنصرية والتفرقة العنصرية والعداء ضد الأجانب، وآخر خاص بالعنف ضد المرأة ومقرراً خاصاً بحرية الأديان والعقائد. وأخيراً المؤتمر الدولى لمكافحة العنصرية والتفرقة العنصرية (ديربان).

٢- الاقتناع بأهمية توجيه التعليم لهدف بناء شخصية الإنسان وتطوير قدراته على تقوية احترامه لمفاهيم حقوق وحريات الإنسان والتفاهم والصداقة بين الشعوب مختلفة الأجناس والأديان، وقبول للتعدد والاختلاف، وما يشكله من إسهام حقيقى فى تنمية التعاون والسلم الدولى

٣- يبنى على ذلك تأكيد الحاجة لتعميق احترام حرية الأديان والعقائد من خلال التعليم لضمان التنشئة على روح التسامح وعدم التعصب ضد الآخر. ويستلزم ذلك تطوير الدول لسياساتها التعليمية بما يتوافق مع مفاهيم التعددية والاختلاف والتعاون، مع ضرورة التزام وسائل الإعلام والاتصال الحديثة (خاصة الإنترنت) بهذا التوجه المشجع لحرية البحث والتعبير والاحترام المتبادل، لما تمثله من أهمية كمصدر للمعلومات والتربية خارج المؤسسات التعليمية.

٤- حث الدول على تطوير وسائل تدريب وإعداد المدرسين بتحفزهم لمراعاة هذا التوجه فى عملهم. وتشجيع دراسة وتبادل ونشر التجارب الإبداعية المختلفة. وإتاحة الفرصة للتبادل بين المدرسين والطلبة من دول مختلفة الأديان والعقائد لتحديث ونشر الوسائل التعليمية المختلفة.

٥- توصية الدول والمؤسسات المختصة بدراسة مزايا نشر التطبيقات التعليمية التى تركز على حرية الدين والعقيدة والتسامح وعدم التمييز، وعلى تشجيع التبادل الثقافى فى مجال التعليم وإبرام وتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بذلك. مع حث قوى المجتمع الحكومية أو غير الحكومية من أجهزة المجتمع المدنى على المساهمة وتكامل الجهود فى تحقيق تعليم مبنى على هذه القيم والاستفادة من البرامج الإعلامية كالمسرح والمكتبات فى التعليم الذاتى والمتبادل لترسيخ هذه المفاهيم. هذا مع حث الدول على التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة لنشر ثقافة السلام.

٦- مناشدة الدول اتخاذ المعايير اللازمة لمكافحة كل أنماط التمييز القائمة على العقيدة أو الدين أو العنصر أو الجنس أو القومية، وكذلك مناشدة الدول وأجهزة الأمم المتحدة تشجيع كل الأنشطة لتخدم هذا الهدف وتسهم فى ترسيخ وتطبيق توصيات هذه الوثيقة.

فى إطار اهتمامها الخاص بأثار الحروب والنزاعات الدولية والإقليمية، أصدرت الهيئة الدولية للصليب الأحمر عدداً من التقارير الهامة فى نشراتها الدورية "الإنسانى" فى الربع الأخير من العام ٢٠٠١، نورد منها ثلاثة تقارير الأول منها يتناول سياسة الحصار والإغلاق التى تمارسها السلطات الإسرائيلية على الشعب الفلسطينى وأثرها على الاقتصاد الفلسطينى، أما الثانى فيتناول مشكلة النساء وأثر الحروب عليهن، أما التقرير الثالث فيتناول تأثيرات الحروب على البيئة ومن بينها مشكلة المياة العذبة والنزاع على الأراضى الزراعية ومشكلات الصيد والهجرة والتلوث.

سياسة الحصار والإغلاق وأثرها على الاقتصاد الفلسطينى

أدت سياسة إغلاق المدن والقرى في فلسطين إلى تدهور الأوضاع الإنسانية. وقد أكد رئيس بعثة الصليب الأحمر في إسرائيل رينيه كوزريتيك ان تعاون العائلات الفلسطينية والخدمات الاجتماعية المقدمة من هيئات الإغاثة هناك حالت حتى الآن دون حدوث مجاعة في الأراضى الفلسطينية المحتلة. إلا أن استمرار الأوضاع على ما هى عليه قد يتسبب في حدوث مجاعة في أوساط العائلات الفلسطينية الفقيرة.

وقد فرضت السلطات الإسرائيلية منذ بدء انتفاضة الأقصى حصاراً شديداً على حركة الأفراد والبضائع والخدمات سواء بإغلاق الحدود مع الدول المجاورة او داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة وأدى إغلاق الحدود إلى خسائر في الدخل والوظائف للعديد من العمال الفلسطينيين مما كان له بالغ الأثر على الاقتصاد الفلسطينى حيث ارتفعت معدلات البطالة من ١١% إلى حوالى ٤٠% بين العمال. وأدى الحصار إلى انخفاض الدخل اللازم لإعالة اكثر من مليون شخص ، وأرتفع مستوى الفقر في الأراضى الفلسطينية من ٢١% في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ إلى ٣٢ % في نهاية نفس العام، وارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٥٠% خلال العام ٢٠٠١. ويحاول الفلسطينيون التعامل مع هذه الأزمة بالاعتماد على مدخراتهم وتقليص حجم إنفاقهم وأدى ذلك إلى انخفاض المدخرات فى البنوك. واضطرت العديد من الأسر لبيع ممتلكاتها من الذهب والمجوهرات والأجهزة المنزلية وتقليص نفقاتهم باستخدام منتجات غذائية رخيصة ليستطيعوا تدبر أمورهم. لكن من الواضح انه كلما استمر الحصار وازدادت حدته كلما انهارت قدرة الفلسطينيين الفقراء على مواجهته.

وقد تم إنشاء جمعيات المساعدات الطارئة على مستوى الأحياء والبلديات في الأراضى المحتلة، وهذه الجمعيات تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على المقومات الأساسية لحياة الفقراء مستفيدة من المساعدات المادية والإنسانية المقدمة من المجتمع الدولى.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار ان القوات الإسرائيلية تقوم بفرض الحظر لفترات طويلة مما يؤدى إلى تقليص حرية حركة المدنيين فى الأراضى المحتلة لعدة أشهر، فإن محاولة تسهيل مرور البضائع والخدمات تستدعى قدراً هائلاً من الجهد والعمل، ويولى مندوبو اللجنة الدولية ممن يعملون على متابعة الحظر المفروض أهمية خاصة للقرى والمدن التى تقع تحت الحصار ولبعض الحالات الخاصة الناتجة عن النزاع مثل الفلاحين الممنوعين من العمل في أراضيهم او الفلسطينيين الذين دمرت ممتلكاتهم أو تم الاستيلاء عليها من قبل الجيش الإسرائيلي.

أما إمكانية الوصول إلى إمدادات الأدوية والعلاج وكذلك المواد الغذائية الأساسية ومصادر الدخل الحيوية فيتم متابعتها من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وذلك بهدف التدخل لدى السلطات الإسرائيلية استنادا إلى القواعد المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة حيث أن إسرائيل باعتبارها قوة احتلال قد تعمل على الحد من حرية السكان المدنيين لأسباب أمنية ، لكن لا يجوز لها تحت أى ظرف ان تصل هذه الإجراءات إلى حد أن تصبح نوعاً من العقوبة الجماعية او أن تعيق بشدة الحياة اليومية للمدنيين ولا أن يكون لها عواقب اقتصادية وخيمة حيث يجد الشعب الفلسطينى صعوبة كبيرة في الوصول إلى أماكن عملهم، ولا يعرفون متى تكون الحواجز مفتوحة أو مغلقة لحركة مرور الفلسطينيين . ولا يستطيع المزارعون الوصول إلى أراضيهم أو

تسويق محاصيلهم وفى بعض الأحيان يضطر الفلاحون إلى نقل منتجاتهم على ظهورهم وتسويقها سيراً على الأقدام . لكن يبدوا أن هذه المعاناة ليست الوحيدة فالسوق الإسرائيلية مغلقة أمام البضائع الفلسطينية أما السوق المحلية فقد تدمرت قواها الشرائية بسبب نقص الدخل. وقد أدت كل هذه التطورات إلى انهيار الاقتصاد الفلسطيني نتيجة فرض سياسة الحصار والإغلاق للمدن الفلسطينية مما ينذر بوقوع مجاعة تهدد الشعب الفلسطيني المحاصر من قبل السلطات الإسرائيلية .

وقد أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن قلقها البالغ إزاء الأوضاع التى تعانى منها الأسر في المناطق التى تخضع للحصار الكامل او شبه الكامل من الطوق الأمنى الذى يضربه حولها الجيش الإسرائيلي، وقد أشارت التقارير الصحفية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بشدة لكثير من سكان القري المغلقة وذلك لفقدهم لموارد الرزق. كما أن منع المساعدات الطبية العاجلة او تأخير وصولها قد أدى إلي تفاقم خطير في الحالة الصحية للأفراد.

النساء ضحايا الحروب

عندما كانت تقوم الحروب بين الدول وفي جبهات القتال البعيدة لم يكن للمرأة دورا كبيرا. وكانت القوانين الدولية تضعها مع الأطفال ضمن المجموعات الضعيفة والأولى بالرعاية ، هذا قبل أن تنفجر الحروب داخل البلد الواحد لتجد المرأة نفسها محاصرة بعمليات العنف والقتال وربما فى الحى أو المنطقة التى تعيش فيها.

أما الآن فقد وصلت ويلات الحرب حتى عتبات دورهن، وأصبح النساء والأطفال يشكلان الغالبية العظمى من اللاجئين في العالم.. على الرغم من هذه الحقيقة فإن المرأة لا تترك بيتها بسهولة فالنساء يعلمن علم اليقين أن عليهن البقاء لرعاية الأطفال وكبار السن من أفراد العائلة هذا بالإضافة إلى حراسة ممتلكات الأسرة وفى أحيان كثيرة تبقى المرأة لانتظار الغائب أو العائد من القتال.

وفى كل أنحاء العالم هناك عشرات الآلاف من النساء ممن يبحثن عمن فقدوا فى الحرب. فعدم القدرة على معرفة مصير الغائب أو المفقود لها تأثير خطير على قدرة الناجين من الحرب فى إستيعابهم لآلية تخطي الأزمات وكيفية التعامل معها. لكن المرأة تبدى قدرا هائلا من القدرة على المواجهة ودفن أحزانها الخاصة والاستمرار فى تحمل مسؤوليات ربما لم تكن مؤهلة من قبل لتحملها. فالنساء فى رواندا كان عليهم الفرار بأطفالهن والسير من بلد إلى أخر وفى أماكن قد يتعرضن فيها للهجوم او الإصابة بلغم أرضى أو بقذيفة مدفعية، او حتى للاغتصاب. لكن فى النهاية كانت النساء تصلن بأطفالهن إلى أقرب معسكر آمن. هناك كان عليهن أن يعملن ليل نهار لتأمين المتطلبات المعيشية الصغيرة والكبيرة معا.

وفى تقرير صدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعنوان (الناس والحرب) ذكر التقرير أن وجود النساء والأطفال فى مناطق النزاع لا تعنى الكثير للمقاتلين.

وفي إسرائيل يقول أحد الجنود الإسرائيليين عندما تلقى فتاة صغيرة بالحجارة هى وأصدقائها علينا، ونجد أن واحدا من زملائنا أضير فعلينا أن نفتح النيران عليهم مباشرة، لذا فالمرأة الفلسطينية غالبا ما تجد نفسها وسط الأحداث دون ان يدرك أحد حقوقها كمدنية او كامرأة. وفى الصومال قال أحد القادة والشيوخ تعليقا على دور المرأة في القتال أن المقاتلين والمدنيين ينتمون لعائلة واحدة. فإذا ما شارك المدنيون سواء بتضميد جراح المصابين أو القيام بمهام التغذية فإن ما يحدث لهم هو من اختيارهم. إما إذا شارك هؤلاء المدنيين فى القتال فإن ما يصيب المحاربين سيصيبهم أيضا.

والحقيقة ان الكثير من النساء المدنيات يتم اختطافهن كما حدث في أوغندا سواء لرعاية المقاتلين صحيا أو تجهيز الطعام أو لتنظيف المعسكرات او حتى للترفيه عنهم جنسيا.

تأثيرات الحروب على البيئة

توضح المشكلات البيئية الراهنة أن الماء والهواء والأرض الزراعية والغابات ومناطق الصيد ستكون أكثر الموضوعات أهمية، ويرتبط بهذه المشكلات على نحو مباشر تشريد السكان الهاربين من بيئات تعاني الفقر والحروب إلى مناطق أكثر أمنا مما يترتب على ذلك أحتمال التصادم بين السكان الهاربين وسكان المناطق الفارين إليها، إضافة إلى ارتفاع درجات حرارة المناخ وتدهور حالة طبقة الأوزون، هذا إلى جانب مشكلات أخرى كنقل النفايات السامة إلى الجنوب والشوق والكوارث البيئية مثل حادث تشرنوبيل والتي من شأنها خلق توترات على الصعيد

السياسي والاقتصادي بما لا يستبعد معه اندلاع أحداث عنف من وقت لآخر.

مشكلة المياه العذبة

والماء هو المورد ذو التاريخ الأطول والأكثر إثارة للقلق، ففي الستينيات دارت نزاعات المياه الأساسية حول مشكلات الملاحة في البحار ثم تغيرت المعطيات وأصبحت المياة العذبة مورداً نادراً، وهناك حوالي ٨٠ بلداً تعاني من نقص خطير في المياة إضافة إلى أن هذه البلاد نفسها تشهد غالبا نمواً سكانيا كثيفاً، لذا يبدو المستقبل محفوفاً بالمخاطر، وفي الشرق الأوسط بالمناطق المحتلة تختلف مشكلات تقسيم حصص المياة حيث يستخدم المستوطن الإسرائيلي خمسة أضعاف ما يستخدمه الفلسطيني من مياه، كما أن المستوطن الإسرائيلي يدفع سعراً يقل ست مرات عما يدفعه الفلسطيني لكونه مدعوماً من الدولة، وهذا الوضع غير العادل تفاقم نظر لإندلاع الانتفاضة كما زاد من خطورته التدفق الكثيف للمهاجرين اليهود الروس.

وفي عام ١٩٨٥ أطلق بطرس غالي(السكرتير العام السابق للأمم المتحدة وكان وقتها يشغل منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية في مصر) إنذاراً قال فيه أن الحرب المقبلة في إقليمنا سوف تنشأ بسبب مياة النيل وليس بسبب السياسة. ويظهر هذا الإنذار بوضوح إلى أي مدى يعد الماء في الشرق الأوسط مصدراً شديد الأهمية.

مشكلة الأراضي الزراعية

تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة مجالاً للأطماع،ولم يعد بوسعنا اليوم تخيل استمرار نوعنا في البقاء على قيد الحياة بدون عائد الإنتاج من الزراعة.

ويسير مع مشكلات الأراضي الزراعية بالتوازي مشكلة الغابات حيث صارت بدورها موضوعاً للنزاع، حيث تؤوى الغابات المدارية أعداداً كبيرة من السكان الأصليين تصل إلى حوالي خمسين مليوناً، فهي تعد مصدر غذائهم وكسائهم ودوائهم ومسكنهم. وفيما يخص النزاعات التى تدور حول الغابات يمكننا تمييز نوعين من المجابهة بين السكان الأصليين من جهة وبين الدولة المركزية وبين السكان الأصليين من جهة أخرى وبين المهاجرين القادمين لاستثمار الغابات، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسية أو الدولة بممارسة تعد تخريبية، ففي منطقة "يانوماني" في الشمال الشرقي من الأمازون البرازيلية والتى تحتوى على كميات هائلة من المعادن كالذهب والماس غزا الإقليم خمسين ألفا من العاملين بمجال التعدين وقد دمروا في طريقهم الغابات.

مشكلات الصيد

كان استغلال المحيطات محدوداً ثم صار صيد الأسماك يقدم حلولاً لمشكلات الجوع، ولكن اليوم بعد ما ارتفع الطلب على الأسماك، صارت الحدود منتهكة.

وفي مجال الصيد ينحصر خطر النزاعات على الصعيد المحلي بين الصيادين الصغار وبين أصحاب القوارب الكبيرة أى صراعا مع التكنولوجيا التي تؤدى إلى تخريب أعماق البحار الأمر الذي يجعله يقضى على السلاحف البحرية وطيور الماء وكل أنواع السمك التى لا يسعى لصيدها لأن كل ما يشغله هو تعويض ما دفعه في المعدات الغالية الثمن وتفضيل العائد السريع، وفي أعالي البحار بالمناطق المربحة، نجد أن المواجهات أصبحت دولية، فعدد كبير من البلدان الفقيرة التى لا تملك التكنولوجيا، والمطالبة بالحصول على العملات الصعبة من أجل سداد ديونها، قامت بسن قوانين للصيد في مناطقها ضد القوارب الأجنبية.

مشكلة الهجرة والتلوث

تعد مشكلة الهجرة واحدة من أهم المشكلات المتعلقة بالبيئة ففيما مضى عندما اكتظت أوروبا بنموها السكانى في نهاية القرن التاسع عشر سمحت الهجرة إلى أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا بتحسين الوضع. أما اليوم فلا يوجد مأوى يفر إليه أحد فإذا وصل مهاجر إلى حدود بلد آخر يمثل إيوائه وغذائه تكلفة إضافية للمجتمع المضيف وإذا وفد المهاجرون بأعداد كبيرة يصبح الموقف شديد الصعوبة وتزداد التكلفة.

وفي العالم الثالث توجد أعداد كبيرة من اللاجئين تعبر الحدود، وأعداد أخرى تنتقل من الريف إلى المدن وينجم عن ذلك تراكم أعداد المهمشين في الضواحي العشوائية المحيطة بالتجمعات السكانية الكبرى، وهو ما يجعل هذه المشكلات تدخل في نفق مسدود، فهم عاطلون يعانون من سوء التغذية وندرة المياة وسوء أحوال الصرف الصحى وانعدام الكهرباء والرعاية الصحية.

وكانت أعوام الثمانينات بمثابة عقد للاجئين لأسباب اقتصادية وسياسية، وأيضا بيئية، فقد ترك ملايين الأشخاص بيوتهم وقادهم طريق الهجرة في الغالب إلى المدن أو البلدان المجاورة أو الهجرة لبلدان الشمال الغنية.

تلقت المنظمة العديد من الرسائل اهتمت اغلبها بتطور الأوضاع فى الأراضي الفلسطينية المحتلة والممارسات الإسرائيلية العدوانية والعنصرية ضد الشعب الفلسطينى.

وتناولت بعض هذه الرسائل موضوع الحرب الدائرة فى أفغانستان وانعكاساتها على حقوق الإنسان. وقد قامت المنظمة بالرد على هذه الرسائل فى حينها.

ومرة أخرى حرصت المنظمة على عدم ذكر أسماء بعض من كتبوا هذه الرسائل المقيمين فى الولايات المتحدة وأوروبا لعدم تعرضهم لمخاطر عديدة.

وفيما يلى عرضاً لأهم هذه الرسائل:-

١-رسالة من "سام باهور" وهو فلسطينى-أمريكى من قرية البيرة ويمتلك متجر فى هذه القرية جاء فيها ان العمال الذين يعملون فى متجره قد تعرضوا لمدة ستة عشر شهراً لمضايقات وتحرشات من جانب الجنود الإسرائيليين عندما كانوا يمرون على نقاط التفتيش التى أقامتها القوات الإسرائيلية مؤخراً عندما كانوا يحضرون فى الصباح إلى مقر عملهم وعندما كانوا يغادرون فى المساء إلى مقر إقامتهم. وعدد كاتب الرسالة هذه المضايقات والإهانات التى كانوا يتعرضون لها فى نقاط التفتيش ثم أضاف انه فوجئ يوم ٢٤ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠١ بتطور خطير عند نقطة التفتيش فى "سوردا" حيث قررت حكومة شارون وضع نظام جديد للتفتيش بهدف منع الرئيس عرفات من التوجه إلى بيت لحم للمشاركة فى الصلاة مع المسيحيين، فقد استعانت الحكومة الإسرائيلية بقوات الكتائب اللبنانية التى انضمت إلى الجيش الإسرائيلى بعد الانسحاب من لبنان، للقيام بعمليات التفتيش. وقامت قوات الكتائب اللبنانية بتوجيه كل انواع الإهانات إلى الفلسطينيين حيث كونت اربع صفوف، الصف الأول للنساء الحسنوات والصف الثانى للنساء الدميمات والثالث للرجال فوق سن الأربعين والرابع للرجال تحت الأربعين. وبدأت قوات الكتائب اللبنانية فى المرور على هذه الصفوف وتوجيه الإهانات والشتائم القذرة ذاكرين ان الفلسطينيين هم أقذر أنواع المخلوقات، كما تم الاعتداء بالضرب على كل من رفض هذه المعاملة.

٢-رسالة من"و..م" وهى أمريكية يهودية طالبة فى احدى الجامعات الأمريكية، اشارت فيها إلى انها صعقت خلال محاضرة ألقاها أستاذ جامعى امريكى يهودى بدأها بأن على كل يهودى أمريكى ان يدرك انه أولا يهودياً وثانيا امريكياً وأخيراً انسانياً. وذكرت كاتبة الرسالة بإنها عبرت للأستاذ عن رفضها لهذا المنطق لأنها تعتبر نفسها انسانه أولا ثم أمريكية واخيراً يهودية وأنها تعتقد ان كل فرد فى هذا العالم إذا اعتبر نفسه إنساناً أولا فإن اليهودى سيكون اكثر امناً. أضافت أن الاستاذ غضب منها بشدة واتهمها بانها بالمنطق الذى ساقته فإنها تهدم أسس إقامة دولة إسرائيل التى توفر الحماية لليهود فى كل أنحاء العالم، إلا انها مرة أخرى عارضته مؤكدة ان دولة إسرائيل لن توفر الحماية لليهود إلا إذا كانت دوله عادلة لا تميز بين اليهودى والإسرائيلى الذى ينتمى إلى ديانة أخرى.

٣- رسالة من "س..ك" وهو أمريكى شارك فى مسيرة سلام ضمت العديد من النشطاء من أمريكا وأوروبا، توجهت إلى إسرائيل للدعوة إلى السلام والعدل والتضامن مع الفلسطينيين إلا أن القوات الإسرائيلية عرقلت مسيرتهم.

واشار كاتب الرسالة – وهو من ولاية أوكلاهوما – إلى انه دخل فى مشادة عنيفة مع الجنود الإسرائيليين عند نقطة تفتيش "قلنديا" شمال القدس عندما هتف بصوت عال "الحرية للشعب الفلسطينى .. انهوا الاحتلال الإسرائيلى"، ويقول كاتب الرسالة انه فوجىء بالضابط الإسرائيلى يقول له"ان اليهود يتحكمون فى الحكومة الأمريكية وان الرئيس الأمريكى يعمل لدى اليهود"، مما دعاه إلى الثورة والاحتجاج على هذا القول بالإضافة إلى شعوره بالإهانة والامتهان.

ويضيف كاتب الرسالة بأنه بعد إتمام زيارته لإسرائيل قرر أن ينقل إلى الشعب الأمريكى ما شاهده والذى يؤكد ان معاملة الإسرائيليين للفلسطينيين تساوى تماماً معاملة النازى لليهود فى أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية.

٤- تلقت **المنظمة** رسالة من سيدة امريكية وقعتها باسم "**ليندا**" ذكرت فيها انها اطلعت فى احدى الصحف الامريكية على مقال يهاجم السلطة الفلسطينية لدورها فى تهريب السلاح من ايران إلى الاراضى المحتلة، وانها تعجبت لتحيز كاتب المقال لوجهة النظر الإسرائيلية، خاصة وأنها لم تتعرض لحجم التسليح الإسرائيلى بالمقارنة بالسلاح الذى لدى المقاتلين الفلسطينيين، بالإضافة إلى تجاهل حقيقة لا يمكن إنكارها وهى ان إسرائيل تحتل الأراضى الفلسطينية خرقاً للقانون الدولى وان الشعب الفلسطينى له كل الحق فى النضال ضد المستعمر من أجل الاستقلال.

وأضافت متسائلة "هل المطلوب من الشعب الفلسطينى ألا يحرك ساكنا بينما تستمر الحكومة الإسرائيلية فى عمليات الاغتيال للقادة الفلسطينيين؟".

٥- تلقت المنظمة رسالة من "**مارك ويبر**" الذى وصف نفسه بأنه أمريكى مؤيد للقضية الفلسطينية، وطالب بنشر اسمه بالكامل لأنه لا يخشى ذلك.

وركز "**ويبر**" فى رسالته على اعتقاده الشخصى بان الاعلام العربى قاصر عن مخاطبة الرأى العام الامريكى حيث ان الاعلام العربى يركز على ان الفلسطينيين يعانون من الظلم والاضطهاد، واضاف بأن هذا التوجه يمكن ان يكون له تأثير على الرأى العام العربى ولكنه لا يؤثر على الرأى العام الأمريكى الذى لا يتعاطف كثيراً مع المعاناة وعلى العكس يحترم القوة والكفاح، لهذا فإنه يقترح ان يكون توجه الاعلام العربى نحو التأكيد على أن الشعب الفلسطينى يقاتل ويناضل من أجل الدفاع عن حقوقه المشروعة، وان هذا الكفاح سيستمر طالما بقى المستعمر الإسرائيلى يحتل ارضه. كما يوصى "ويبر" بابراز صور الأطفال الفلسطينيين وهم يتحدون الجنود الإسرائيلين الذين يحتمون وراء دروعهم ودباباتهم. وانهى رسالته بأن النضال الفلسطينى يحتاج إلى من يحترمه وليس من يعطف عليه.

٦- رساله من "**ع.ج**" وهو أمريكى من أصل عربى ارفق بها رسالة وجهها إلى مجلة "نيوزويك" يعترض فيها على اسلوب المجلة المنحاز لإسرائيل ومحاولاتها المتكرره فى تصوير ياسر عرفات بانه ارهابى يعمل من أجل ابادة إسرائيل، فى الوقت التى تتجاهل فيه أن "شارون" هو اكبر مجرم حرب عرفه العالم. واضاف ان الإعلام المحترم هو الذى يعكس الصورة الحقيقية ولا ينحاز أو يزيف الواقع.

٧- تتناول رسالة "**ز.د**" وهو امريكى تجربة مر بها عند زيارته لقرية "ديراستيا" فى مستعمرة "ياكير" حيث التقى مع جندى إسرائيلى وتبادل معه الحديث عن تجربته خلال المعارك الأخيرة التى تشهدها الأراضى الفلسطينية المحتلة. واضاف بانه شعر بالاشمئزاز عندما قال له الجندى الإسرائيلى انه يشعر بالنشوة عندما يشاهد شاب فلسطينى مقتول وملقى على الأرض تسيل منه الدماء".

وقال كاتب الرسالة ان الجندى الإسرائيلى اضاف بانه يفخر بانه هو الذى قتل الشاب الفلسطينى "محمد داود" فى منطقة "هارس" وعندما سأل الجندى الإسرائيلى عن سبب قتله لهذا الشاب أجاب بان "محمد داود" كان يهاجمه ويقذفه بالحجارة. ويضيف كاتب الرسالة بأنه اهتم بالاستفسار عن الشاب "محمد داود" وفوجىء بتقارير طبية لدى أهله تشير إلى أن هذا الشاب كان معاقاً ولم يكن يستطيع قذف الحجارة، فشعر بالحزن الشديد لدرجة انه بكى بشدة.

واختتم صاحب الرسالة حديثه فذكر انه لا يستطيع ان يتصور ان امثال هذا الجندى الإسرائيلى المتعجرف هم الذين يتحكمون فى مصير الملايين من الشعب الفلسطينى داخل الأراضى المحتلة، وانه منذ هذه اللحظة يشعر بان واجبه ان يكتب ويدلى بأحاديث صحفية داخل امريكا حتى لا يستمر الوضع الحالى فى الأراضى المحتلة.

٨- رسالة من "**ج .ط**" المحامى اللبنانى اشار فيها إلى انتهاك الولايات المتحدة للقانون الدولى فى معاملتها للعرب والمسلمين فى امريكا وكذلك للأسرى والجرحى فى افغانستان. وقال ان الولايات المتحدة كانت تعطى الحكام العرب دروساً فى اهمية احترام حقوق الإنسان، وانه رغم قناعته بأن الحكام العرب لا يحترمون حقوق الإنسان العربى، إلا انه يرفض تلقى المزيد من الدروس من حكومة انتهكت كل الحقوق بعد ان تعرضت لحادث ارهابى واحد، وان علينا كعرب ان نقاوم تجاوزات الولايات المتحدة بكل قوة مهما كان الثمن الذى سندفعه.

٩- وردت **للمنظمة** رسالة من مواطن امريكى من أصل عربى "**ج . ع**" ذكر فيها انه يريد اعلام المنظمة بان جامعة جنوب فلوريدا قررت طرد استاذ جامعى من أصل فلسطينى هو "**سامى العريان**" لأسباب تتعلق بالامن الداخلى للجامعة وذلك بعد أن ظهر فى برنامج تليفزيونى اشار فيه إلى أن إسرائيل هى مصدر الارهاب فى الشرق الاوسط بسبب سياستها العنصرية تجاه الشعب الفلسطينى. ويضيف كاتب الرسالة أن أ.سامى العريان هو استاذ لعلم الحاسب الآلى فى الجامعة منذ١٦ عاماً وكان قد تلقى رسائل تهديد بالقتل بعد أن آدلى بهذا الحديث، كما أن العديد من المنظمات اليهودية الممولة للجامعة هددت بسحب تمويلها فى حالة عدم اتخاذ قرار بفصله من جانب إدارة الجامعة.

وذكر كاتب **الرسالة** بانه يأسف لهذا القرار بطرد أستاذ يلقى كل التقدير والاحترام من طلبة وأساتذة الجامعة، ووصف القرار بأنه استخدام سئ لسياسة محاربة الإرهاب لأنه يقيد من الحرية الأكاديمية التى كانت تتمتع بها الجامعات الأمريكية.

وتشير الرسالة إلى أن العنصرية الأمريكية لم تتوقف عند حد طرد هذا الاستاذ المحترم وإنما امتدت إلى إلقاء القبض على زوج شقيقته "مازن النجار" لمدة ثلاثة أيام بتهمة تهديد الأمن القومى الأمريكى.

ويختتم كاتب **الرسالة** رسالته مشيراً إلى انه بعد الحادث الارهابى البشع الذى وقع يوم ٢٠٠١/٩/١١ فإن الإدارة الأمريكية انتهكت القوانين الدولية بصورة غير مسبوقه ومؤسفة، ولم تعد قادرة على الادعاء بان الولايات المتحدة هى حامية حقوق الإنسان فى العالم.

١٠- رسالة من مواطن أمريكى من أصل عربى "**ف . د**" عنوانها "إلى متى الصمت على الجرائم العنصرية الأمريكية"، تناولت ما تردد عن سوء معاملة الآسرى من طالبان والقاعدة ونقلهم إلى قاعدة "جوانتنامو" فى كوبا. وقد ذكر كاتب الرسالة أنه يشعر بالأسف الشديد تجاه موقف الحكومات العربية التى لم تحرك ساكناً لحماية مواطنيها من سوء معاملة الأمريكيين لهم فى الوقت الذى تحركت الحكومة البريطانية لحماية مواطنيها من الأسرى وطلبت بحق زيارتهم والتعرف على أحوالهم وقدمت طلباً إلى الصليب الأحمر الدولى للتدخل فى هذا الموضوع.

ويضيف كاتب **الرسالة** قائلاً "قد يكون العرب الأفغان قد اخطأوا فى حق بلادهم العربية ولكنهم فى النهاية مواطنين عرب من حقهم ان يتلقوا الحماية اللازمة كأسرى وفقاً لمعاهدة جنيف الثالثة".

واضاف"انه لا يمكن تفسير الصمت العربى إلا باحتمالين، **الأول** هو الخوف من الولايات المتحدة **والثانى** الرغبة فى التشفى والثأر من العرب الذين ارتكبوا جرائم ضد أوطانهم".

واختتم رسالته متسائلاً" هل هذه من طباع العرب وشهامتهم أم انها لا مبالاة غير مبرره ولن يغفرها التاريخ عندما يؤرخ لهذه الحقبة السوداء التى أتاحت الفرصة لأكبر دولة فى العالم بأن تنتهك حقوق الإنسان فى تحدى واضح لمبادئ القانون الدولى".

١١- تلقت المنظمة **رسالة** من المواطن العربى "**عبد البر عباس**"، مقيم فى احدى الدول العربية، اشار فيها إلى أن هناك مسئولية تقع على منظمات حقوق الإنسان العربية والاتحادات المهنية الإقليمية العربية لتوحيد صفوفها والقيام بدور فعال للدفاع عن العرب والمسلمين فى الدول الغربية الذين يتعرضون لإنتهاكات عديدة لحقوق الإنسان بحجة محاربة الإرهاب الدولى.

واقترح كاتب الرسالة تضامن هذه المنظمات والاتحادات الإقليمية العربية للمشاركة فى انشاء موقع على الإنترنت لفضح هذه الممارسات واعلام الرأى العام العالمى والعربى بها. كما اقترح عقد اجتماع عام لهذه المنظمات والاتحادات لإعداد مذكرة مشتركة عن هذه الممارسات وتعارضها مع القانون الإنسانى الدولى للتقدم بها إلى الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة بحقوق الإنسان لمناقشتها فى اجتماع يخصص لذلك.

واخيراً اقترح الكاتب ان تتقدم هذه المنظمات والاتحادات بطلب مشترك إلى الصليب الأحمر للقيام بدوره وزيارة معسكرات الاعتقال الأمريكية والمعتقلين العرب والمسلمين فى الولايات المتحدة للتعرف على أوضاعهم ووضعهم تحت الرعاية الدولية للصليب الأحمر الدولى.

واختتم كاتب الرسالة قائلاً "إذا كانت الجهات الرسمية العربية لم تتحرك فعلى المنظمات والاتحادات الإقليمية العربية أن تتحرك إذا كانت تريد من المواطن العربى ان يستمر فى احترامها والاعتراف بها".

الأردن

المنظمة تطالب السلطات بالافراج عن الكاتب فهد الريماوى

تلقت المنظمة عدداً من الشكاوى بشأن قيام السلطات الأردنية بتوقيف الكاتب الصحفى الاستاذ "فهد الريماوى" رئيس تحرير صحيفة المجد الأسبوعية، وذلك بأمر من مدعى عام محكمة أمن الدولة، على خلفية مقال له انتقد فيه سياسات الحكومة السابقة، وذلك فى أول تطبيق عملى للتعديلات التى ادخلت على قانون العقوبات بأوامر من السلطة التنفيذية فى غياب مجلس النواب.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن قد خاطبت دولة رئيس الوزراء الأردنى، وطالبته بالإفراج الفورى عن الاستاذ "فهد الريماوى" ووقف أية ممارسات لا تتفق مع الحياة الديمقراطية وأحكام الدستور.

كما خاطبت المنظمة وزير العدل الأردنى، وطالبته بالإفراج الفورى عن الأستاذ "فهد الريماوى""، صيانة لحقه فى حرية إبداء الرأى والتعبير التى كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والتى صادقت عليها المملكة الأردنية.

.. ورد من رئيس الوزراء الأردنى بشأن القانون المؤقت رقم ٤٥

وتلقت المنظمة رداً من الدولة السيد"على أبو الراغب" رئيس الوزراء الأردنى على كتابها إليه بشأن القانون المؤقت رقم ٤٥ المتعلق بقواعد تنظيم الاجتماعات العامة.

وأفاد الرد بأن القانون المذكور لم يصدر مانعاً ولكنه جاء منظماً، وذلك فى إطار عدد من القوانين المؤقته التى اصدرتها الحكومة تلبية للاحتياجات وللضرورة القصوى، وللحفاظ على ضرورات الاقتصاد الوطنى، ولضمان جو آمن بعيداً عن العنف والتخريب.

كما أفاد الرد بأن القانون قد صدر بموجب الفقرة الأولى من المادة ٩٤ من دستور المملكة، وفى ضوء المتغيرات الوطنية والدولية المتسارعه، وانه سيعرض على مجلس النواب حال انعقاده للبت فيه.

والمنظمة توجه الشكر إلى رئيس الوزراء الأردنى لاهتمامه بالرد على كتاب المنظمة، وتكرر مناشدتها له بوقف العمل بالقوانين المؤقتة لحين انعقاد مجلس النواب، خاصة وأن الحاجة إلى التمسك بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان تظل أكثر أهمية فى مواجهة المتغيرات الدولية المتسارعة، وتتناسب والتزامات المملكة فى مجال حقوق الإنسان.

.. واضطرابات فى معان تثير قلق المنظمة

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ الانباء التى افادت اندلاع اضطرابات فى مدينة معان جنوب العاصمة عمان، وترجع بداية الازمة إلى اتهام السلطات لسليمان شويطر الغناطسة (١٧ عاماً) فى حادثة سرقة، وتوفى بعد ذلك بقليل بشبهة التعذيب خلال احتجازه فى مركز الشرطة.

وقد تضاربت الأنباء حول سبب الوفاة، حيث أكد أقاربه انه تعرض للتعذيب قبل أن ينتقل الى المستشفى فى حالة حرجة توفى على أثرها، لكن الشرطة أعلنت ان وفاته جاءت نتيجة لإصابته بالفشل الكلوى.

وكانت الحادثة نقطة انطلاق اعمال شغب واسعة النطاق حيث قام المتظاهرون بإضرام النار فى عدد من مؤسسات الدولة وكذلك بعض المؤسسات الخاصة.

وأدت هذه المواجهات إلى وفاة شوطى وإصابة ٢٥ الشرطة والمواطنين.

كما شنت السلطات حملة اعتقالات واسعة شملت عشرات المتهمين فى تورطهم بالاضطرابات، وتمت مصادرة بعض الأسلحة، وفرضت السلطات كذلك حظراً شاملاً على نشاط الشبكات التلفزيونية لتغطية الأحداث ولوحت الحكومة بإجراءات مشددة لردع من وصفتهم بالعابثين.

والمنظمة اذ تطالب المواطنين والشرطة بضبط النفس ووقف كل الأعمال التى من شانها تخريب المنشات والممتلكات العامة، وتطالب السلطات إجراءات تحقيق حول ملابسات وفاة الشاب سليمان ومحاسبة المتسبب فى ذلك.

تونس

المنظمة تناشد السلطات بالإفراج عن السيد "محمد مواعدة"

تلقت المنظمة معلومات تفيد مواصلة السلطات الأمنية لقرارها باحتجاز السيد"محمد مواعدة" رئيس حركة الاشتراكيين الديمقراطيين، لاستكمال عقوبة سجن سابقة بحقه، كانت قد انتهت

بقرار رئيس البلاد بالعفو عنه فى العام ١٩٩٧.

وقد أفادت المعلومات أن السيد"محمد مواعدة" قد دخل اضراباً مفتوحاً عن الطعام على الرغم من حالته الصحية المتدهورة، وذلك احتجاجاً على استمرار سجنه، كما انضمت إليه أسرته فى هذا الإضراب.

وقد خاطبت المنظمة وزير العدل التونسى، وطالبته بتوفير الرعاية الصحية للسيد" محمد مواعدة" واتخاذ الإجراءات اللازمة لحل قضيته والافراج عنه فى اسرع وقت ممكن.

..وتلتمس السماح بزيارة سجين

تلقت المنظمة إلتماساً من السيد "فهمى محمد عبد الرازق" الفلسطينى الجنسية والمقيم بمصر، والذى يلتمس فيه من السلطات التونسية السماح له بزيارة خاله السيد "محمد زكى حسين البلبيسى" الذى يقضى مدة عقوبة بالسجن فى تونس.

وقد خاطبت المنظمة سفير تونس بالقاهرة وطلبت إليه بذل مساعيه الحميدة لدى السلطات التونسية المختصه لتلبية الالتماس.

.. وإقالة قاضى
تثير اشكالية استقلال القضاء

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ القلق أنباء إقالة القاضى اليحياوى من منصبه فى رئاسة كرئيساً الدائرة الخامسة فى محكمة الدرجة الأولى فى العاصمة، حيث أعلنت لجنة من كبار القضاة برئاسة رئيس محكمة التعقيب عزل اليحياوى من منصبه اثر رسالة مفتوحة وجهها عبر الإنترنت إلى الرئيس التونسى زين العابدين بن على بصفته رئيس المجلس القضائى الأعلى، انتقد فيها ما اعتبره سيطرة من السلطة التنفيذية على أجهزة القضاء، ويذكر ان اليحياوى قد أسس مع عدد من المحامين مركز تونس لاستقلال القضاء والمحاماة.

وقد تضامنت العديد من المنظمات الحقوقية والأحزاب التونسية مع اليحياوى، وأصدر بعضها بيان مشترك أشار فيه إلى أن الرسالة التى بعثها لا تستوجب المساءلة أو الإحالة إلى مجلس تأديب كونه لم يخرج عن ممارسة حق التعبير والتظلم لدى اعلى هرم السلطة القضائية.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد خاطبت السلطات التونسية، وطالبتها بالتحقيق فى هذه الأنباء ، ودعت السلطات الى الالتزام باستقلال القضاء وفقاً لالتزاماتها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

السعودية
المنظمة تناشد السلطات بالافراج عن الشيخ "سعيد آل زعير"

وتلقت المنظمة شكوى تفيد أن السلطات الأمنية تواصل احتجاز الشيخ "سعيد آل زعير" من دون إذن قضائى أو توجيه اتهامات رسمية.

وكانت المنظمة قد خاطبت السلطات السعودية أكثر من مرة بشأن قضيته ولم تتلق فى هذا الشأن رداً على مخاطباتها.

وتناشد المنظمة السلطات السعودية بضرورة الافراج عن الشيخ"سعيد آل زعير" طالما لم تثبت فى حقه اتهامات.

السودان
المنظمة تطالب السلطات بإعمال ضمانات المحاكمة العادلة

تلقت المنظمة معلومات تفيد أن محاكم الطوارئ فى الخرطوم ودارفو قد اصدرتا عدداً من الأحكام فى ديسمبر/كانون أول بتنفيذ عقوبة الإعدام وعقوبات حدية بحق ٧ أشخاص، من بينهم "ابوك ألفاكوك"، و"عبد واسماعيل توفيق" الغينى الجنسية، و"يوسف ياو" الزائيرى الجنسية لارتكابهم جرائم زنا وسرقة.

كما أفادت المعلومات أن المحكمتين كانتا قد أصدرتا عشرات الأحكام بتنفيذعقوبات الإعدام والعقوبات الحدية بحق مواطنين آخرين، وأن عقوبة الإعدام قد نفذت بحق أربعة منهم.

وتناشد المنظمة السلطات السودانية توفير ضمانات المحاكمة العادلة لكافة المتهمين والمدانين، ووقف تنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عن محاكم خاصة أو استثنائية، ووقف العمل بالعقوبات الحدية.

.. وتطالب بالكف عن ملاحقة الصحفيين

كما تلقت المنظمة شكاوى بشأن قيام السلطات الأمنية باعتقال ٢٢ صحفياً من جريدة الوطن فى شهر نوفمبر/تشرين ثان، ومن بينهم السيد" سيد احمد خليفة" رئيس تحرير الجريدة، وذلك لقيامهم بتنظيم مسيرة سلمية إلى وزارة الإعلام للاحتجاج على الرقابة الأمنية على الصحف، وقد تم إحالتهم إلى التحقيقات بتهم الشغب وإزعاج السلم العام.

كما تفيد الشكاوى أن السلطات كانت قد أوقفت احد أعداد جريدة الوطن، وأحد اعداد جريدة الخرطوم "مونيتور" بسبب نشرهما لمقالات حول الفساد والحريات.

والمنظمة تجدد مطالبتها للسلطات السودانية بالكف عن ملاحقة الصحفيين وإيقاف الصحف بالطريق الإداري، والالتزام بالحق فى حرية إبداء الرأى والتعبير، وفقاً للالتزامات الدولية للحكومة السودانية فى مجال حقوق الإنسان.

.. وتطالب بالتحقيق فى أحداث سجن كوبر

كما تلقت المنظمة معلومات أفادت وقوع صدام بين السجناء وقوة حراسة سجن كوبر فى يناير/كانون ثان، أدى إلى مقتل شرطيان وأصابة ٧٧ من السجناء واحد الحراس.

وأفادت المعلومات أن الصدام وقع على إثر رفض إدارة السجن تلبية مطلب ٢٠٠ سجين أضربوا عن الطعام وأصروا على لقاء المسئولين للاستماع إلى شكاواهم من سؤ المعاملة.

والمنظمة تطالب السلطات بالتحقيق فى هذه الأحداث، وفى حالة صحتها معاقبة المسئولين عنها.

مصر

المنظمة تطالب السلطات بالتحقيق فى وقائع تعذيب

تلقت المنظمة شكوى تفيد أن قائد وأفراد وحدة مباحث قسم المرج التابع لمديرية أمن القاهرة يقومون بتعذيب السيد "محمد عواد محمد عوض"، وذلك أثناء احتجازه على ذمة التحقيق فى اتهامات بحيازة سلاح بدون ترخيص.

وقد خاطبت المنظمة السيد النائب العام، وطالبته بالتحقيق فى هذه الشكوى واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمنع هذه الانتهاكات.

وتطالب بالتحقيق فى ادعاءات تعذيب أخرى

وتلقت المنظمة شكوى من السيدة" ليلى سعد الدين عبد الحميد"والتى تشكو فيها من وقائع تعذيب زوجها المهندس "عبد الوهاب الحياك" الذى يقضى عقوبة السجن فى قضية فساد.

وقد خاطبت المنظمة السلطات المعنية وطالبتها بالنظر فى مدى صحة هذه المعلومات.

استمرار احتجاز المواطنين ببورسعيد مخالف للقانون

تابعت المنظمة الأحداث التى شهدتها مدينة بورسعيد مؤخراً، والتى نتج عنها اعتقال العشرات من المواطنين وذلك بتهم التجمهر وأثاره الشغب وترديد هتافات عدائية ضد السلطة.

لكن النيابة العامة أصدرت قراراً لاحقاً بإخلاء سبيلهم جميعاً بضمان مالى، ورغم تسديد الكفالة المطلوبة، إلا أنهم يزالون محتجزين بمعسكر الأمن المركزى، وممنوعين من الزيارة أو الاتصال بذويهم. ويعد احتجاز المواطنين فى معسكر فرق الأمن المركزى مخالفة صريحة لنصوص الدستور وقانون الإجراءات الجنائية.

والمنظمة تطالب السلطات المصرية بالإفراج عن هؤلاء المعتقلين تأكيداً لحقوقهم القانونية والدستورية.

المنظمة تطالب مفوضية اللاجئين بسرعة البت فى طلب لاجئين عراقيين

تلقت المنظمة ألتماساً من السيدين "صلاح كاظم حميد" و "وليد عبد بندر" العراقيين الجنسية، يلتمسان فيه بسرعة البت فى طلبى لجوئهما المقدمين إلى المفوضية السامية للاجئين بمصر.

يفيد الالتماس أن المذكوران من العراقيين الذين تم تهجيرهم إلى إيران فى مطلع الحرب العراقية الإيرانية، وقد استضافتهم الحكومة الإيرانية حتى العام ١٩٩٧، حيث قررت ترحيلهم، وسافر المذكوران مع أسرهم إلى ليبيا وظلوا بها حتى العام ٢٠٠٠، حيث دفعتهم ظروف الاقامة والمعيشة للرحيل إلى مصر بغرض التقدم إلى مكتب المفوضية بالقاهرة بطلبات لجؤ، وقد صدر القرار بمنح السيد "صلاح كاظم حميد" حق اللجوء، ثم تقرر شفهياً تأجيل منحة بطاقة اللجوء لحين الفصل فى قضية السيد "وليد عبد بندر" نظراً لرابطة النسب بينهما، وقد تحدد للأخير الأول من اكتوبر ٢٠٠٣ موعداً للمقابلة، وهو ما قد يعرضهما معاً لمشاكل فى الإقامة القانونية فضلاً عن مشكلات المعيشة.

وقد خاطبت المنظمة مكتب المفوضية بالقاهرة وناشدتها بتسليم بطاقة اللجوء للسيد "صلاح كاظم حميد"، وتبكير موعد مقابلة السيد "وليد عبد بندر".

.. ورد من المفوضية بشأن قضية طالب لجوء عراقى

وتلقت المنظمة رداً من المفوضية على خطابها بشأن السيد "شاكر شنان شديد"

العراقى الجنسية، والذى كان يشكو من قرار المفوضية بإلغاء قرارها السابق بمنحه الحق فى اللجوء، ومطالبتها له بتسليم بطاقة اللجوء شرطاً لتمكينه من استئناف قرار الإلغاء.

وقد تضمن الرد أن المذكور قد سبق رفض طلبه لثلاثة مرات متتالية من مكتب المفوضية فى الأردن ومرة واحدة من مكتب المفوضية فى تونس، وانه قد أبلغ فى سبتمبر/أيلول الماضى بضرورة إستئناف قرار سحب صفة اللجوء عنه خلال شهر واحد.

فلسطين
المنظمة تطالب بالإفراج
عن السيد "جويد العضين"

تلقت المنظمة شكوى مقدمة من السيدة "منى العضين" والتى تشكو فيها من اعتقال والدها السيد "جويد العضين" الفلسطينى الجنسية، من دون إذن قضائى أو توجيه اتهامات رسمية.

وأفادت الشكوى أن المذكور اعتقل فى ابريل/نيسان ٢٠٠١ الماضى، وقد افرج عنه وتم وضعه قيد الإقامة الجبرية تحت حراسة مشددة، نظراً لظروفه الصحية، ولم توجه إليه السلطات أية اتهامات أو تحيله إلى المحاكمة حتى تاريخ تقديم الشكوى.

وقد خاطبت المنظمة السيد وزير العدل الفلسطينى، وطالبته بالإفراج عن المذكور طالما لم توجه إليه اتهامات محددة طوال فترة احتجازه أو وضعه قيد الإقامة الجبرية.

الوضع القانونى لمدينة القدس
بين الانتداب والتسوية السياسية

كانت هذه القضية مضمون الكتاب الصادر فى عام ٢٠٠١ عن مؤسسة "الحق" الفلسطينية لحقوق الإنسان من إعداد د. نزار ايوب الباحث القانونى بها. وقد قدم عرضاً شاملاً لوضع المدينة المقدسة فى إطار القضية الفلسطينية بصفة عامة مع تركيز خاص على دراسة الملابسات المحيطة بوضع المدينة كمركز ثقل للاهتمام الدولى من منطلق الحساسية الدينية لوضع الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة.

تناول الباحث قضية مدينة القدس فى ضوء التسلسل التاريخى للأوضاع منذ الانتداب البريطانى على فلسطين بما فى ذلك الواقع الديمغرافى المتغير مروراً بحرب ١٩٤٨ وحتى حرب يونيو ١٩٦٧ وفى ضوء مفاهيم القانون الدولى المعاصر فى تكييف العدوان الحربى واستعمال القوة المسلحة ومضمون صفة الاحتلال الحربى ومايرتبه من التزامات وفقاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ الخاصة بتنظيم قواعد معاملة المدنيين والمناطق المدنية تحت الاحتلال ووقت الحرب. وخلص الكاتب إلى تحقيق هدفه فى تأكيد الأساس القانونى والاخلاقى والتاريخى للحق الفلسطينى فى القدس المحتلة من خلال تفنيد الدعاوى الإسرائيلية فى الحق التاريخى لليهود ونظرية سد الفراغ، واثبات عدم مشروعية العدوان والاحتلال الحربى من جانب اسرائيل للمناطق المحتلة فى ١٩٤٨ و١٩٦٧. وبالتالى بطلان شرعية قراراتها التشريعية والإدارية احادية الجانب لتهويد المدينة وتكريس الاستيطان وذلك من خلال مراسيم السلطة والقضاء والبلديات والتطبيق التعسفى لقانون الهوية المقدسية وصولاً إلى القانون الأساسى باعتبارها العاصمة الموحدة لإسرائيل. وقد اهتم الكاتب بعرض مواقف ودعاوى واقتراحات مختلف اطراف النزاع فضلاً عن موقف القوى الدولية وموقف الشرعية الدولية وأهمها قرار التقسيم للعام ١٩٤٧ وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢،٣٣٨.

ونظراً لتعقيدات الموقف الواقعى فى مدينة القدس وحساسية الترابط بين مفاهيم السيادة ونظام الادارة البلدية لسلطات الاحتلال ووضع الأماكن المقدسة، يؤكد الكاتب ان قرار التقسيم يمثل الأساس القانونى الأمثل والحد الأدنى المقبول عربياً لتسوية وضع المدينة المقدسة.

وإلى جانب الشمول تميزت الدراسة بالثراء التوثيقى من خلال ٢٢ ملحقاً لوثائق قانونية وسياسية وتاريخية تتعلق بتطور وأبعاد القضية محل البحث، والتى اضفت عليها ظروف الانتفاضة الحالية وانعكاسات الموقف الدولى بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول أهمية خاصة ومتزايدة.

اللجنة التنفيذية للمنظمة تناقش العدوان الإسرائيلى وتداعيات مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان

عقدت اللجنة التنفيذية **للمنظمة** اجتماعها الدورى الأول لعام ٢٠٠٢ يوم ٥ يناير/كانون ثان بمقر المنظمة وبمشاركة كافة اعضائها.

وقد ناقشت اللجنة العديد من الموضوعات المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان فى العالم العربى وكذلك الموضوعات التنظيمية، كما استمعت إلى تقارير من الأمين العام للمنظمة حول عمل المنظمة خلال عام ٢٠٠١ وخطة عمل المنظمة خلال عام ٢٠٠٢، كما استمعت إلى تقرير أمين الصندوق حول الوضع المالى للمنظمة، وقد دارت مناقشات عديدة حول هذه التقارير.

وقد أصدرت اللجنة فى ختام أعمالها بياناً أعربت فيه عن بالغ قلقها من استمرار إسرائيل فى تصعيد عدوانها على الشعب الفلسطينى، والتى تصنف ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومحاولات تصدير الصراع إلى الساحة الفلسطينية ومساعى إسرائيل لتقويض السلطة الوطنية، ولاحظت اللجنة استمرار تقاعس المجتمع الدولى عن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى وعجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسئوليته على الرغم من قرار الدول السامية المتعاقدة فى اتفاقية جنيف الرابعة بدعوة إسرائيل لوقف انتهاكاتها لاحكام الاتفاقية، كما لاحظت اللجنة بقلق تراجع الدور الأوروبى وعدم التزامه ببنود اتفاقية الشراكة مع إسرائيل التى تفرض عليه تجميد اتفاقية الشراكة فى حالة عدم احترام إسرائيل لمعايير حقوق الإنسان، واستمرار سلبية الموقف العربى.

وأجرت اللجنة مناقشة مستضيفة لتداعيات الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب ومسارعة الولايات المتحدة والدول الغربية لاتخاذ تدابير وتشريعات مخالفة للمعايير الدولية والمبادئ المستقرة لحقوق الإنسان.

وأعلنت اللجنة عن بالغ قلقها لاعتقال الآلاف من العرب والمسلمين المقيمين فى الولايات المتحدة والدول الغربية وحرمانهم من حقوقهم القانونية وتعرضهم لسوء المعاملة والتعذيب.

وجددت اللجنة الدعوة إلى الحكومات العربية لتحمل مسئولياتها تجاه مواطنيها المقيمين فى أفغانستان والذين يتعرضون لأسوأ الانتهاكات، وخاصة بالنسبة لعائلاتهم، وطالبت التحالف الدولى لمكافحة الإرهاب بإعمال اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بحقوق الأسرى على هؤلاء.

وفى حين جددت اللجنة إدانتها لكافة أشكال الإرهاب، فقد شددت على أن مقاومة الإرهاب يجب ألا تتعارض مع احترام حقوق الإنسان.

الأمين العام للمنظمة يشارك فى احتفال الجمعية الكويتية لتكريم الأستاذ "جاسم القطامى" بمناسبة حصوله على جائزة "عبد الناصر"

شارك الاستاذ "محمد فائق" الأمين العام **للمنظمة** فى احتفالات الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بفوز رئيسها ورئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان الاستاذ "جاسم القطامى" بجائزة الزعيم "جمال عبد الناصر".

وألقى الاستاذ "محمد فائق" كلمة بهذه المناسبة، كرر فيها تهنئته للاستاذ "جاسم القطامى" لفوزه بالجائزة، وعبر عن سعادته للمشاركة فى مناسبة الوفاء برمز من الرواد العرب، واشار إلى الدلالات الهامة لمراحل التجربة الوطنية والعطاء القومى للاستاذ "جاسم القطامى"، مشيداً باستمراره فى العطاء، ومنوهاً بدور قرينته السيدة"شيخة الحمضى" ومشاركتها له فى مسيرته.

عقد الاحتفال بمقر جمعية الخريجين الكويتيين يوم ١٢ يناير/كانون ثان، وحظى بتغطية إعلامية واسعة فى الصحف الكويتية.

.. ويلقى محاضرة فى الجمعية الكويتية بعنوان "الوطن العربى وحقوق الإنسان فى ضوء المستجدات الدولية"

وبمناسبة تواجده فى دولة الكويت، دعت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان الاستاذ"محمد فائق" الأمين العام **للمنظمة** لإلقاء محاضرة بعنوان "الوطن العربى وحقوق الإنسان فى ضوء المستجدات الدولية" بمقر الجمعية فى ١٣ يناير/كانون ثان، وبحضور حشد من قياداتها وأعضائها وأصدقاء الجمعية.

تناولت المحاضرة التطورات الحادثة على الساحة السياسية الدولية وآثارها على منظومة حقوق الإنسان المستقرة، وموقع

الوطن العربى من هذه الأحداث وتداعياتها.

عرضت المقدمة لإبداعات العرب قديماً فى ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وارتباطها بالتراث العربى وتطورها فى عصر الرسالة المحمدية والعصور اللاحقة لها، ثم لدور الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة فى تبنى جوهر حقوق الإنسان وبلورة مفاهيمها.

وأشارت إلى الجهود الكبيرة التى بذلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وميلاد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وما تلاه من تطوير مبادئه العامة إلى نصوص رسختها المواثيق والعهود الدولية المتلاحقة فى شتى مجالات حقوق الإنسان، وخاصة جوانبها التى أفادت شعوب العالم الثالث فى معاركها لنبذ الاستعمار والقلاع العنصرية، فضلاً عن طابعها العالمى.

وانتقلت المحاضرة لدرس آثار أحداث ١١ سبتمبر/أيلول الماضى والحملة الدولية لمكافحة الإرهاب على مستقبل حقوق الإنسان فى العالم، ورصدت فى هذا الإطار بعضاً من نماذج الإجراءات السلبية التى اتخذتها البلدان الغربية والولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الشأن، وانعكاس هذه الإجراءات على الساحة العربية، بدءاً من تصعيد إسرائيل لتدابيرها القمعية وجرائمها ضد الشعب الفلسطينى بدعوى المشابهة مع الإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب، والضغوط التى تعرضت لها البلدان العربية للمشاركة فى الإجراءات الدولية، وخاصة الأهداف المطلوبة لإنهاء المقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، ثم الإصرار على إلصاق تهمة الإرهاب بالدين الإسلامى الحنيف، واستغلال بعض الحكومات العربية للحملة الدولية لتصفية حساباتها السياسية مع بعض خصومها، وعدم التفريق بين الجمعيات الخيرية وتلك التى على صلة بتنظيمات تصنف بأنها إرهابية.

وأكدت المحاضرة على إدانة الإرهاب بكافة أشكاله، وضرورة إقامة نظام عالمى أكثر عدلاً لاستئصال أسبابه.

وختمت المحاضرة بالتمسك بالدفاع عن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، إيماناً بأنها انطلقت لمعالجة معاناة العالم من الحروب ووقايتها فى المستقبل، وطالبت بوقفة صارمة فى مواجهة توسيع نطاق العمل العسكرى الدولى ضد البلدان العربية، والسعى لتعزيز صمود الشعب الفلسطينى وحقوقه المشروعة.

المنظمات العربية الإقليمية غير الحكومية تعلن إطلاق حملة للحد من الجرائم الإسرائيلية على الشعب الفلسطينى

عقد يوم ١٦ يناير/كانون ثان مؤتمراً صحفياً دولياً بمقر منظمة التضامن الأفروآسيوى شارك فيه الدكتور "مراد غالب" رئيس منظمة التضامن ، والأستاذ "فاروق أبو عيسى" أمين عام اتحاد المحامين العرب، والأستاذ "صلاح الدين حافظ" الأمين العام لاتحاد العام للصحفيين العرب، والأستاذ"محمد فائق" أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وقد أصدرت المنظمات بياناً طالبت فيه المجتمع الدولى بالتدخل العاجل والفعال للحد من الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطينى، والضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضى الفلسطينية المحتلة فى العام ١٩٦٧، وضمان انصياع إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة، والعمل على استعاده هيبة المؤسسات الدولية ودورها فى حل النزاعات الدولية، والإسراع بعقد المؤتمر الدولى للدول الأطراف فى اتفاقية جنيف الرابعة تطبيقاً لقرارات هيئات الأمم المتحدة، والبحث فى كيفية إجبار إسرائيل على احترام أحكام الاتفاقية فى كامل الأراضى الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، وكذا الإسراع بتفعيل آليات التضامن العربى والدولى مع الانتفاضة، وعلى رأسها بذل الجهود لتوفير الحماية الدولية العاجلة للشعب الفلسطينى، ووقف عمليات الإبادة الجماعية التى يتعرض لها.

أشار البيان إلى خطط حكومة إسرائيل المستمرة لجلب المهاجرين اليهود والسعى لأبعاد الفلسطينيين من ديارهم تحت وطأة العدوان المتزايد، منوهاً بالأحلام العنصرية الصهيونية، مؤكداً على ضرورة تنفيذ كافة القرارات بدءاً من قرار التقسيم للعام ١٩٤٧ والقرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين لتعويضهم وكافة القرارات القاضية بإنهاء الاحتلال.

وندد البيان بدور الولايات المتحدة الأمريكية فى مساندة العدوان الإسرائيلى ودعم استمرار الاحتلال، مشيداً فى الوقت نفسه ببسالة الشعب الفلسطينى وبطولته العملاقة فى المقاومة، كما حذر من المساعى لاحالة معالجة القضية الفلسطينية فى إطار ملف المكافحة الدولية للإرهاب.

الاجتماع العام الثانى للشبكة العربية للتوثيق والمعلومات فى مجال حقوق الانسان

تعتزم الشبكة العربية للتوثيق والمعلومات فى مجال حقوق الانسان عقد اجتماعها العام الثانى يومى ٢٦ ، ٢٧ فبراير/شباط المقبل فى العاصمة الأردنية عمان، وذلك بمشاركة المنظمات المؤسسة وهى المعهد العربى لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الانسان، وأعضاء اللجنة الفنية للشبكة والمنظمات العربية المعنية بحقوق الانسان.

يتناول الاجتماع عرض ما تم انجازه من أعمال الشبكة وأهدافها منذ انطلاقها فى الاجتماع العام الأول بالقاهرة فى العام ١٩٩٥، ودراسة سبل تطوير أعمالها وتذليل ما يواجهها من معوقات، ووضع سياسات العمل فى المرحلة المقبلة.

كانت اللجنة الفنية للشبكة العربية للتوثيق والمعلومات فى مجال حقوق الإنسان قد عقدت اجتماعاً فى ١٣ ديسمبر/كانون أول، بمقر المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وقد شارك فى الاجتماع ممثلين عن المؤسسات المشاركة.

وقد تناول الاجتماع عرض ما تم انجازه فى مجالات قاعدة توثيق الانتهاكات وقاعدة المعلومات القانونية وقاعدة المعلومات البيليوغرافية وقاعدة منظمات حقوق الإنسان، والأنشطة التدريبية التى تم تنفيذها والمنشورات الصادرة عن الشبكة، فضلاً عن الإعداد للاجتماع العام الثانى.

انعقاد المؤتمر الخامس للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

عقدت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات مؤتمرها الخامس فى ١٢ ديسمبر/كانون أول، وتم انتخاب هيئة إدارية جديدة برئاسة السيدة"هالة عبد الجواد" وضمت عضويتها السيدات "سناء عاشور"،"عزة غانمى"،"إلهام المرزوقى"، "بختة جمود"، "منجية الهاتفى".

وقد أعربت الهيئة الإدارية فى اجتماعها الأول عن ارتياحها للأجواء التى سادت انعقاد المؤتمر، ووجهت الشكر إلىالهيئة الإدارية السابقة وجهودها فى سبيل الارتقاء بالدفاع عن حقوق المرأة فى تونس.

المنظمات العربية والدولية غير الحكومية تدعو الى وقفة تضامن مع الشعب الفلسطينى

بمبادرة من اتحاد المحامين العرب والاتحاد الدولى للعمال العرب، ومشاركة منظمة التضامن الأفروآسيوى واتحاد الصحافيين العرب والمنظمة العربية لحقوق الانسان وانضمام عدد من النقابات المهنية والاتحادات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى، وفى اطار اطلاق حملة جديدة للتضامن مع الشعب الفلسطينى، تقرر دعة الشعب العربى الى التوقف عن العمل والحركة لمدة خمس دقائق تبدأ فى الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق ٣٠ يناير/كانون ثان، وذلك تعبيراً عن التضامن مع الشعب الفلسطينى فى وجهة العدوان الاسرائيلى.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة.

***

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى
نائب الرئيس : د.أحمد صدقى الدجانى
الأمين العام : أ. محمد فائق
المقر الرئيسى : ٩١ شارع المير غنى- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع
ت : ٤١٨١٣٩٦ – ٤١٨٨٣٧٨
فاكس: ٤١٨٥٣٤٦
بريد إلكتروني : aohr@link.net
صفحة الإنترنت : www.aohr.org R

الاشتراكات السنوية للعضوية :

الكويت ٢٥دينارا الأردن ١٦ دينارا
مصر ٥٠ جنيها المغرب ١٦٦درهم
تونس ١٦ دينارا بقية الأقطار ٥٠دولارا أمريكيا تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥
Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835
أو البنك العربى بسويسرا
Arab Bank (Switzerland)
Account 201738